جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية
بالمنوفية

الحديث المقطوع ومدى حجيّته

"دراسة وصفيّة تحليليّة"

إعداد الدكتور

رضا حموده محمد عاشور

مدرّس الحديث وعلومه كلية أصول الدين
جامعة الأزهر بطنطا

الحديث المقطوع ومدى حجيّته - دراسة وصفية تحليلية -

إعداد الدكتور

رضا حموده محمد عاشور

مدرّس الحديث وعلومه كلية أصول الدين

جامعة الأزهر بطنطا

البريد الالكتروني: dr.reda.hammoda@gmail.com

خلاصة البحث

يهدف البحث إلى حقيقة الحديث المقطوع، والمنسوب إلى التابعين، من قول أو فعل، وبيان أهميته، ومدى حجيته في الأحكام الشرعية، فأوضح البحث أنّ أقوال التابعين وأفعالهم وإن لم تكن حجة بذاتها في الأحكام الشرعية فذلك لا ينقص من مكانتها؛ فالتابعون (ﷺ) هم الذين عاصروا مَنْ عاصر نزول الوحي، وجالسوا مَنْ جالس النَّبِيّ (ﷺ)، وتشرفوا بمجالسة من تشرفوا بنزول الوحي بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ، وانتفعوا بصحبة منْ دارسوا ملابسات نزول الآيات وأقوال النَّبِيّ (ﷺ) وأفعاله وتقريراته، ولا شك أن تلك الظروف جعلتهم في الصدارة في فهم هذا الوحي بعد الصحابة الكرام مباشرة، وكانت أهمّ نتائج هذا البحث أنّ المقطوع لا يحتجّ به في شيء من الأحكام الشرعية، أي ولو صحت نسبته لقائله؛ لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرّواة: عند ذكره للحديث: "يرفعه" مثلا، فذلك حينئذ لا يعدو أن يكون له حكم المرسَل، والحديث المقطوع قام بسدّ ثغرات من أهمّ القضايا الدّقيقة، لا سيما تلك التي تتعلق بفهم القرآن الكريم والسنة النبوية الذَيْن هما المصدر الرئيس في استنباط الأحكام الشرعية.

الكلمات الافتتاحية: المقطوع – الاحتجاج – الأحكام الشرعية.

Termination Hadith and Argument Range
" Analytical Qualificative Study "

Dr. Reda Hamouda Mohammed Ashour
Hadith Tacher and Science, Faculty of Origin Tanta Branch
E.mail: dr.reda.hammoda@gmail.com

Research Summary

In order to investigate the truth of the broken talk, which is attributed to followers, by word or deed, and their importance and authority in the research shows that although the statements and actions of subordinates are not an argument in themselves in relation to legitimate provisions, this does not detract from

They are the ones who have lived in the world.
And they sat down from the sacrament.
And be honored to sit with those honored by Revelations.
And they were followed by those who looked at them and looked at them.

- The circumstances have made them the first to understand this revelation yet.
- The most important findings of this research were that.
- The cutout does not invoke any of the legitimate judgments, even.

But if there is any evidence to suggest that he has raised the issue, as some narrators have said, when he mentioned it, he said: "I am not a Muslim".

For example: "raise it up", that is no more than a judge.
The dispatcher, the chatter, filled in the gaps of the most important issues.

The sisterhood, especially those that relate to the understanding of the Quran and the Sunnah, the Prophet, is the main source of evoking legitimate judgments.

Key Words: Termination - Protest – Judgments

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيد الأولين والآخرين، النبي الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه وأتباعه السائرين على نهجه إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أعظم القربات وأجلّ الطاعات لمن صلحت نيته، وسلمت سريرته، خاصة السنة النبوية وعلومها – بعد الاهتمام بالقرآن الكريم وعلومه– لذا كان من أعظم ما يسعى إليه الساعون، ويتنافس فيه المتنافسون، "**علوم الحديث**" التي تكشف النقاب عن جمال وجوه السنة، فلا مجال لمعرفة الأحكام، وتبيين أقسام الحلال والحرام، ومعرفة ما صح من الأخبار، وما ثبت من الآثار، ولا طريق للوصول لذلك إلا بما اصطُلح عليه من أصول تلك المسالك، ولما كان الشيء يشرف بشرف موضوعه، أو بمسيس الحاجة إليه كان فن مصطلح الحديث مما جمع الأمرين وفاز بالشرفين؛ لأنه يُبصِّر من سلكه سبل الرشاد، ويُرقّي الهمم لتَرقى وتُحصّل أعظم زاد، فاللهم ألهمنا الصواب، وافتح لنا من الخير كلّ باب، وصلى الله وسلم وبارك على **سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

وفي النّهاية: إنْ كنتُ قد وفقت لقدر من الصواب، فذلك فضل الله سبحانه، وانْ كان ثَمّةَ خطأ فمنّي ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء.

دكتور

رضا حمودة عاشور

سبب اختياري للبحث

السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع، ولا يمكن فهم الإسلام بدونها؛ فهي المفسّرة لما أجمله القرآن، الموضحة لمعانيه، المبينة لمقاصده، ومن هنا يتبين لنا مكانة السنة النبوية، وعلوم الحديث ما هي إلا مقدمة لفهم السنة، وذلك ما دعاني للخوض في تلك البحار لاستخراج الأسرار، فشاركت بهذا العمل، كما دفعني إلى ذلك ما يأتي:

١- المشـــاركة بقدر الطاقة في خدمة مبحث من أهم مباحث علوم الحديث وهو "الحديث المقطوع".

٢- حبّي الشديد لعلم الحديث وما يتصل به من علوم خاصة علم المصطلح.

٣- معرفة بعض الأمور المهمة التي يحتاجها الدارس ولا يســتغني عنها طالب الحديث.

٤- مكانة للتابعين، ودورهم العظيم، وســـعة اطلاعهم، ومعرفة مناهجهم للفذّة وجهودهم في خدمة القرآن والسنة.

٥- معرفة مناهج الأولين تفتح آفاقا واسـعة للدارسـين في مجال الحديث النبوي الشريف.

٦- أهمية معرفة مذاهب التابعين واجتهاداتهم في ترجيح أقوال الأئمة وتأصـيل فهم الكثير من المسائل.

٧- التعرف على بعض الشـخصـيات البارزة في عصـر التابعين والعصـور القريبة بعدهم والذين أبلوْا بلاءً حســناً في تفســير القرآن الكريم والســنة النبوية.

٨- الحديث المقطوع مبحث قصـير جدا في كتب المصـطلح فأردت أن أسـتزيد منه بصورة أكثر وأشمل.

طريقتي في الدراسة

كان منهجي في دراسة هذا البحث كما يأتي:

١- ذكرت التعريف اللغوي والاصطلاحي للحديث المقطوع ملتزما الرجوع إلى المصادر الأصلية في كل فنّ.

٢- خرجت الأحاديث والآثار التي استشهدت بها من كتب السنة مع ذكر درجتها إن كانت في غير الصحيحين.

٣- قمت بدراسة أسانيد ما استشهدت به من آثار، واكتفيت بذكر **الحكم النهائي في التخريج** اختصارا واكتفاء بالوصول إلى المراد وهو معرفة درجة الحديث أو الأثر.

٤- ألتزم في كل منقول بذكر مصدره في الحاشية مع ذكر رقم الجزء والصفحة تاركا كلفة البيانات الأخرى اعتمادا على ذكرها في قائمة المراجع والمصادر في نهاية البحث.

٥- ما ذكرت من مسائل ولم أذكر له مصدرا فهو مما فتح الله به عليّ، وربما أكدت على أنه مما أنعم الله به علي من فهم أو تحصيل أو استنباط فأقول: "قلت".

٦- اجتهدت في ضبط ما قد يُشكِل على الكثيرين قراءته تيسيرا على القراء وإتماما للفائدة.

خطة البحث ومنهجي فيه

تتكون خطة البحث من: مقدمة، وتمهيد، وعشرة مباحث، وخاتمة، وفهارس:

- **أما المقدمة:** فقد تناولت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، ومنهج الدراسة الذي سأسلكه – إن شاء الله تعالى– في معالجة موضوعاته.
- **وأما التمهيد** فيشتمل على تقسيم الحديث باختلاف نسبته لقائله.

وأما المباحث فعشرة:

المبحث الأول: الحديث المقطوع.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- **أولها:** تعريف الحديث المقطوع في اللغة والاصطلاح.
- **ثانيها:** هل قول وفعل مَنْ دون التابعي يدخل في المقطوع؟
- **ثالثها:** جواز أن يطلق على المقطوع بأنه موقوف، وذلك في حال تقييده.

المبحث الثاني: المقطوع يحتمل أن يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا.

المبحث الثالث: الاحتجاج بالحديث المقطوع.

ويشتمل على مطلبين:

- **أولهما:** حكم الاحتجاج بالحديث المقطوع.
- **ثانيهما:** ورود المقطوع في "الصحيحين".

المبحث الرابع: فوائد المقطوع.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- **أولها:** أقوال الأئمة في معرفة فوائد المقطوع.
- **ثانيها:** مكانة المقطوع.
- **ثالثها:** دور التابعين في:

١– تفسير القرآن الكريم.

٢- تفسير ما أغلق فهمه من معاني الحديث الشريف.

٣- السيرة النبوية.

٤- الفقه والاستنباط.

٥- الحِكَم والمواعظ.

٦- الآداب والأخلاق.

المبحث الخامس: مسائل تتعلق بالحديث المقطوع.

- **الأولى:** سبب تسمية المقطوع.
- **الثانية:** معرفة متى يوصف المقطوع بالاتصال.
- **الثالثة:** قول التابعي: كنا نفعل ليس له حكم المرفوع.
- **الرابعة:** قول للتابعي أُمِرْنا بكذا، أو أمرنا أن نفعل كذا يحتمل أن يكون له حكم المرفوع.

المبحث السادس: الموازنة بين المقطوع والمرفوع.

المبحث السابع: الموازنة بين المقطوع والموقوف.

المبحث الثامن: الموازنة بين المقطوع والمرسل.

وفيه مطلبان:

- **أولهما:** الموازنة بين المقطوع والمرسل.
- **ثانيهما:** معرفة متى تقدم الرواية المرسلة على المقطوعة.

المبحث التاسع: أقسام الحديث المقطوع.

المبحث العاشر: مظان الحديث المقطوع.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

وأما الفهارس: ففيها المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

التَّمْهِيدُ

اختلاف الحديث في آخر السند يظهر منه اختلاف نسبة الحديث لقائله، فإذا كان منتهى سنده النبي (ﷺ) فهو المرفوع، وإن كان الصحابي فهو الموقوف، وإن كان التابعي فمن دونه فهو "المقطوع" وهو: موضوع البحث.

ـفالمرفوع ارتفعت مرتبته لأن منتهى سنده النبيّ (ﷺ)، والموقوف وقف عند **الصحابي ولم يرفع للنبي (ﷺ)، والمقطوع منقطع في الرتبة عن الموقوف، المرفوع.**

وأما ما أسند إلى الله (ﷻ) من الحديث فإنه يسمى: الحديث القدسي، أو الحديث الإلهي، أو الحديث الرباني؛ لأن منتهاه إلى رب العالمين سبحانه، فمرتبته قدسية إلهية ربانية، وأدخله بعضهم في المرفوع لأن ألفاظه من النبي (ﷺ) مع نسبته لرب العزة (ﷻ) فهو مرفوع قولي لكنه مسند من النبي (ﷺ) إلى رب العزة (ﷻ).

وعلى هذا فالحديث ينقسم باعتبار النسبة إلى من أُسْنِدَ إليه إلى أربعة أقسام: القدسي، المرفوع، الموقوف، المقطوع.

المبحث الأول

الحديث المقطوع

المطلب الأول

تعريف الحديث المقطوع

المقطوع في اللغة:

المقطوع: اســـم مفعول من القطع، والقَطْعُ: إبِـانـةُ بعض أَجزاء الجِرْمِ من بعضٍ فَضْـلاً، والقَطْعُ: مصـدر قَطَعْتُ الحبْلَ قَطْعاً فانْقَطَع، قال تعالى: "وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ..."(١): أَي تقَسَّـــمُوه، وقولـه تعـالى: "...وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ..."(٢): أَي قَطَعْنَها قَطْعاً بعد قَطْعٍ وخَدَشْـــنَها خدشـــاً كثيراً، ولذلك شـــدّد، وقوله تعالى: "وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَمًا..." (٣): أَي فرّقْناهم فِرَقاً، وقال: "...وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ"(٤): أَي انْقَطَعَتْ أَسْبابُهم ووُصَلُهُم(٥).

وعلى هذا فالمادة تدور حول معاني الإبانة والقطع والانفصـــال والتقســـيم والتفريق.

المقطوع في الاصطلاح:

المقطوع في الاصطلاح: ما أضيف إلى التابعين.

---

(١) سورة الأنبياء. آية: (٩٣).

(٢) سورة يوسف. آية: (٣١).

(٣) سورة الأعراف. آية: (١٦٨).

(٤) سورة البقرة. آية: (١٦٦).

(٥) ينظر: لسان العرب للإمام محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري الشهير بابن منظور مادة "قطع" (٢٧٦/٨) بتصرف. الناشر: دار صادر– بيروت، الطبعة الأولى.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ(١): وأما المقاطيع فهي الموقوفات على

(١) **هو:** الإمَام أَبو بكر أَحْمد بن عَليّ بن ثَابت بن أَحْمد بن مهْدي الْخَطِيب الْحَافِظ الْبَغْدَادِيّ، ولد سنة اثْنَتَيْنِ وَتِسْعين وثلاثمائة وَأَنه بَدَأَ بِسَمَاع الحَدِيث فِي سنة ثَلَاث وأربعمائة، قال ابن الأكفاني (رَحِمَهُ اللَّهُ): كَانَ يذهب الى مَذْهَب أبي الْحسن الْأَشْعَرِيّ، وَقد رَحل الى نيسابور وأصبهان والري وَمَا اتَّصل بهَا، وَإِلَى الْبَصْرَة، وَكَانَ مكثرا من الحَدِيث عانيا بجمعه ثِقَة حَافِظًا متقنا متيقظا متحرزا مصنِّفا، وقال ابن عساكر: الفقيه الحافظ أحد الأئمة المشهورين والمصنِّفين المكثرين والحفّاظ المبرزين ومن ختم به ديوان المحدّثين، وتوفّي ببغداد سنة ثَلَاث وَسِتِّينَ وأربعمائة، وَدفن بِالْقربِ من قبر الإمام أَحْمد بن حَنْبَل. ينظر: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم. لأبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الدمشقيّ ابن الأَكْفَانِيّ (ت:٥٢٤هـ). ص(٣٢). المحقق: د. عبد الله بن أحمد بن سلمان الحمد، دار العاصمة–الرياض، الطبعة: الأولى١٤٠٩هـ، تاريخ دمشق للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ). (٣١/٥) المحقق: عمرو بن غرامة الْعَمْرَوِيُّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

التابعين.[1] وقال ابن الصـــلاح[2](رحمه الله): هُوَ مَا جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْوَالِهِمْ أَوْ أَفْعَالِهِمْ.[3] قال الحافظ العراقيّ[1](رحمه الله) في ألفيته:

---

(١) **ينظر:** الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للإمام أبي بكر أحمد الخطيب البغدادي(١٩١/٢)، مكتبة المعارف-الرياض١٤٠٣هـ، تحقيق. د/ محمود الطحان، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت٨٠٦هـ) ص٦٧ دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

(٢) **هو:** الإِمَامُ الْعَالِمُ الْحَافِظُ النَّاقِدُ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النَّصْرِيُّ الْكُرْدِيُّ الشَّهْرَزُورِيُّ، المعروف بابن الصّلاح، الملقّب تَقِيّ الدِّينِ، الفقيه الشافعي، مولده سنة سبع وسبعين وخمسمائة بالشَّرْخان. قال الإمام ابن خلكان: كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وما يتعلق= =بعلم الحديث ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسددة، وهو أحد أشياخي الذين انتفعت بهم، قرأ الفقه أولاً على والده الصلاح... سافر إلى خراسان فأقام بها زماناً، وحصل علم الحديث هناك...وصنف في علوم الحديث كتاباً نافعاً، وكذلك في مناسك الحج جمع فيه أشياء حسنة يحتاج الناس إليها، وهو مبسوط، وله إشكالات على كتاب "الوسيط" في الفقه، وجمع بعض أصحابه فتاويه في مجلد. ولم يزل أمره جارياً على سداد وصلاح حال واجتهاد في الاشتغال والنفع إلى أن توفي... سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق... (رحمه الله).

ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان الْبَرْمَكِيُّ (ت٦٨١هـ) (٢٤٣/٣، ٢٤٤) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان الْبَرْمَكِيُّ (ت٦٨١هـ). المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر-بيروت.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، للإمام أبي عمرو عثمان الْحَافِظُ النَّاقِدُ أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصّلاح. ص ٢٨، الناشر: مكتبة الفارابي، الطبعة: الأولى١٩٨٤م. وتمام عبارته (رحمه الله): النَّوْعُ الثَّامِنُ: مَعْرِفَةُ الْمَقْطُوعِ، وَهُوَ غَيْرُ الْمُنْقَطِعِ، وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ: الْمَقَاطِعُ وَالْمَقَاطِيعُ، وَهُوَ مَا جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ.....

١٠٣ وَسَمِّ بِالمَقْطُوْعِ قَوْلَ التَّابِعِي * وَفِعْلَـهُ، وَقَـدْ رَأى (لِلشَّـافِعِي[٢])

(١) **هو:** الإمام أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الْمَهْرَانِيُّ المولد، الْعِرَاقِيُّ الأصل. قال الحافظ ابن حجر: الشيخ زين الدين العراقيّ، حافظ العصر، ولد في جمادى سنة خمس وعشرين، وحفظ التنبيه في الفقه، واشتغل بالفقه والقراءات، ولازم المشايخ في الرواية... ورحل مرّات إلى دمشق وحلب والحجاز، وصنّف تخريج أحاديث الإحياء وأكمل مسودته الكبرى قديماً، ثم بيّضه في نحو نصفه ولم يكمل تبييضه، ثم اختصره في مجلد واحد ولم يبيِّضه، وكتبت منه النسخ الكثيرة، وشرع في إكمال شرح الترمذيّ لابن سيد الناس، ونظم علوم الحديث لابن الصلاح ألفيّة وشرحها، ولم نر في هذا الفن أتقن منه، وعليه تخرّج غالب أهل عصره، وولي شيخنا قضاء المدينة سنة ثمان وثمانين فأقام بها نحو ثلاث سنين ثم سكن القاهرة، مات الشيخ في ثامن شعبان وله إحدى وثمانون سنة. ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ (ت:٨٥٢هـ). ذكر من مات في سنة ست وثمانمائة من الأعيان. (٢/٢٧٧:٢٧٥)= =المحقق: د حسن حبشي. الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر. عام النشر:١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العَكْريّ الحنبلي، (ت١٠٨٩هـ) (٩/٨٧، ٨٨). حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق-بيروت، الطبعة: الأولى١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٢) **هو:** مُحَمَّد بن إِدْرِيس بن الْعَبَّاس بن شَافِع بن السَّائِب بن عبد يزِيد بن هَاشم بن عبد الْمطلب المطلبي أَبُو عبد الله الشَّافِعِي، الْمَكِّيّ، نزيل مصر، رَأس الطَّبَقَة التَّاسِعَة، وَهُوَ المجدد لأمر الدّين على رَأس الْمِائَتَيْنِ، وله أربع وخمسون سنة.

ينظر: تقريب التهذيب للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفي سنة ٨٥٢هـ (٤٦٧) ترجمة٥٧١٧، طبعة دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ت: محمد عوّامة.

١٠٤ تَعْبِيرَهُ بِهِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ * قُلْتُ: وَعَكْسُهُ اصْطِلاحُ (الْبَرْدَعِي[١])[٢]

أي سم قول التابعي وفعله بالحديث المقطوع، وقد رأى ابن الصلاح (رحمه الله) للإمام الشافعي تعبيره عن المنقطع بالمقطوع[٣]، قال الحافظ العراقي: وعكس هذا التعبير الإمام البَرْدَعِي، فاستعمل المنقطع في المقطوع. قلت: والذي استقر عليه الاصطلاح استعمال المنقطع فيما انقطع إسناده.

(١) **هو:** أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ رَوْحٍ أبو بكر الْبَرْدَعِيُّ، أو الْبَرْذَعِيُّ الحافظ، من أهل بِرْدِيج. سمع أبا زرعة، ومحمد بن عوف بحمص، والربيع بن سليمان، وغيرهم. روى عنه سليمان بن أحمد الطبراني، وأبو أحمد بن عدي الجرجاني، وأبو بكر الشافعي، وآخرون. قال الدّارقطني: ثقة مأمون جبل. وقال الخطيب: وكان ثقة فاضلا حافظا. وقال صَالِح بْن أَحْمَدَ الْحَافِظُ: صدوق، من الحفاظ. قال أحمد بن كامل القاضي: توفي سنة إحدى وثلاثمائة، وكَانَ من حفاظ الحَدِيث المذكورين بالحفظ، والفقه، ينظر: تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) (٤٠٤/٥، ٤٠٥). الناشر: دار الكتب العلمية–بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى١٤١٧هـ.

(٢) **ينظر:** ألفية العراقي في علوم الحديث للإمام زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المحقق: ماهر ألفية العراقي في علوم الحديث ص١٠.

(٣) **قال ابن الصلاح (رحمه الله):** وَقَدْ وَجَدْتُ التَّعْبِيرَ بِالْمَقْطُوعِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ غَيْرِ الْمَوْصُولِ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (مقدمة ابن الصلاح ص٤٧).

قال السخاوي[1] (رحمه الله): وسم بالمقطوع قول التابعي وفعله حيث لا قرينة للرفع فيه كالذي قبله-يعني الموقوف-ليخرج ما هو بحسب اللفظ قول تابعي أو صحابي ويحكم له بالرفع للقرينة[2].

(١) **هو:** محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، الشيخ الإمام، العالم العلامة المسند، الحافظ المتقن شمس الدين أبو الخير السّخاوي الأصل القاهري المولد. ولد سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة، وألف كتباً كثيرة، منها: "الضوء اللامع في أخبار أهل القرن التاسع"، وذكر لنفسه فيه ترجمة على عادة المحدثين، وذكر فيها شيوخه ومن أخذ عنهم، ومن تأليفه كتاب سمّاه "الجواهر المكللة، بالأحاديث المسلسلة"، "والمقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة"، ومات بمكة، وصلّي عليه بجامع دمشق يوم الجمعة ثالث عشر من ذي القعدة سنة اثنتين وتسعمائة. ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغَزِّي (ت١٠٦١هـ) (٥٣/١، ٥٤) المحقق: خليل المنصور. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري (٧٦/١، ٧٧).

(٢) **ينظر:** فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاويّ (١١٠/١)، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ.

المطلب الثاني
قول وفعل مَنْ دون التابعي يدخل في المقطوع

هل يدخل في المقطوع قول وفعل مَنْ دون للتابعي؟ قال الحافظ ابن حجر[1] (رحمه الله): وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ فِيهِ **مِثْلُهُ**[2]. **وقال في "نزهة النظر":** "ومن دون التابعي فيه مثلُهُ: ومَنْ دون التابعي مِن أَتْباع التابعين، فَمَنْ بعدهم، فيه، أَيْ: في التسمية مثلُهُ، أي: مثلُ ما ينتهي إلى التابعي في تسميةِ جميعِ ذلك مقطوعاً[3].

قال السخاويّ (رحمه الله): ثم إن شيخنا – يعني الحافظ – أدرج في المقطوع ما جاء عن دون للتابعي، وعبارته: "ومن دون للتابعي" من أتباع للتابعين فمن بعدهم "فيه": أي في الاسم بالمقطوع "مثلُهُ": أي مثلُ ما ينتهي إلى التابعي[4].

---

(١) **هو:** الإمام الحافظ شيخ المحدّثين أَحْمد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمد بن حَجَرٍ؛ أَبو الفَضْلِ العَسْقَلَانِيّ الشَّافِعِيّ، وصاحب المصنّفات التي سارت بها الرّكبان، ولد في الثالث عشر من شعبان سنة ثلاث، وسبعين وسبع مائة (ت٨٥٢هـ). ينظر: بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، المؤلف: رضي الدين أبو البركات محمد بن أحمد بن عبد الله العامري الشافعي (ت٨٦٤هـ)، (ص١٣٤)، المحقق: أبو يحيى عبد الله الكندري، الناشر: دار ابن حزم بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاويّ (ت٩٠٢هـ)، (٣٦/٢)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

(٢) **ينظر:** نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني. (ت٨٥٢هـ) ص٢٣٠ الناشر: دار إحياء التراث العرب. بيروت.

(٣) **ينظر:** نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني. (ت٨٥٢هـ) مصطلح أهل الأثر(١٤٥/١) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الطبعة الأولى، الناشر: مطبعة سفير بالرياض عام. (١٤٢٢هـ).

(٤) **ينظر:** فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين السّخاويّ. (١١١/١).

قلت: وينبغي أن يقيد التعريف بخلوه عن ما يفيد رفعه للنبي (ﷺ) (فيصير مرسلا) أو ما يفيد نسبته للصحابيّ (فيصير موقوفا).

مما سبق يمكن أن نستخلص للمقطوع تعريفًا جامعًا مانعًا فنقول: المقطوع ما أضيف إلى التابعين فمن دونهم ولم يُنسب للنّبي (ﷺ), أو لأيّ صحابيّ.

قلت: وقد يطلق المقطوع ويراد به المنقطع في الاصطلاح من باب التسامح في التعبير والتجاوز اتكالًا على فهم للقارئ أو المستمع أو أن ذلك كان قبل استقرار الاصطلاح.

قال ابن الصلاح: وَقَدْ وَجَدْتُ التَّعْبِيرَ بِالْمَقْطُوعِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ غَيْرِ الْمَوْصُولِ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيِّ، وَغَيْرِهِمَا[1]، قلت: وذلك قبل استقرار الاصطلاح كما ذكرت، فالمنقطع من صفات الإسناد، والمقطوع من صفات المتن؛ لأن القطع يتعلق بجهة إضافة المتن إلى قائله وهو التابعي بخلاف الانقطاع فمتعلق برجال السند. والله أعلم.

قال السيوطي (رحمه الله): إلا أن الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح كما قال في بعض الأحاديث حسن وهو على شرط الشيخين[2].

قال السخاوي: وقد رأى ابن الصلاح للشافعي (رحمه الله) تعبيره به أي بالمقطوع عن المنقطع أي الذي لم يتصل إسناده، ولكنه وإن كان سابقا حدوث الاصطلاح فقد أفاد ابن الصلاح أنه رأى ذلك أيضا في كلام الطبراني وغيره

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص (٢٨).

(٢) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (١٩٤/١) الناشر: مكتبة الرياض الحديثة–الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

ممن تأخر يعني كالدارقطني والحميدي وابن الحصّار[1]، فالتعبير بالمقطوع في مقام المنقطع موجود في كلامهم أيضا[2].

قلت: من قبل هؤلاء كان يطلق المقطوع على المنقطع فمن أقران الشافعي الإمام الحميدي[3]، فقد أخرج الخطيب بسنده عن بِشْر بْن مُوسَى, قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّه بْنُ الزُّبَيْر الْحُمَيْدِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: "فَمَا الْحُجَّةُ فِي تَرْكِ الْحَدِيث الْمَقْطُوعِ, وَالَّذِي يَكُونُ فِي إِسْنَاده رَجُلٌ سَاقِطٌ وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ يُحَدِّثُونَ بِالْمَقْطُوعِ وَمَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ سَاقِطٌ وَأَكْثَرُ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّه: قُلْتُ لِأَنَّ

---

(١) هو الإمام أَبُو الحَسَن عَلِيّ بْن مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم بْن مُوسَى الفقيه الخَزْرَجِي، الإشبيليّ، ثُمَّ الفاسيّ المعروف بالحصّار. قال الذهبي: كَانَ إماما فاضلا، كثير التّصانيف، بارعا في أصول الفقه...وصنّف في أصول الفقه، وصنّف كتابا في النّاسخ والمَنْسوخ، ... تُوُفِّي بالمدينة النّبويّة في شعبان (سنة إحدى عشرة وستمائة) لَهُ كتاب سمّاه: «تقريب المدارك في رفع الموقوف ووصل المقطوع من حديث مالك»، اختصر فيه بعض معاني كتاب «التّمهيد» لابن عَبْد البرّ. (تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، ٣١٩/١٣).

(٢) **ينظر:** فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاويّ (١١١/١).

(٣) عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي أبو بكر الحميدي المكي: ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، مات بمكة سنة تسع عشرة ومائتين، وقيل: بعدها، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره (تقريب التهذيب ص٣٠٣).

الْمَوْصُولَ وَإِنْ لَمْ يُقَلْ فِيهِ سَمِعْتُ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْحَدِيثُ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) فَإِنَّ ظَاهِرَهُ كَظَاهِرِ السَّامِعِ الْمُدْرِكِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ[1].

قلت: فعبّر بالمقطوع عن المنقطع، وجعله في مقابل الموصول، وهذا مخالف للاصطلاح المعروف. قال السخاويّ: وعكس ما للشافعي ومن معه اصطلاح الحافظ الثقة أبي بكر أحمد بن هارون بن روح، الْبَرْدِيجِيُّ الْبَرْدَعِي-بإهمال داله نسبة لبردعة بلدة من أقصى بلاد آذربيجان بينها وبين بَرْدِيجَة أربعة عشر فرسخا[2]، المتوفى في رمضان سنة إحدى وثلاثمائة-حيث قال في جزء له لطيف تكلم فيه على المنقطع والمرسل: المنقطع هو قول للتابعي، وهذا وإن حكاه ابن الصلاح فإنه لم يعين قائله[3].

(١) **ينظر:** الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي للإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي البغدادي ص(٣٩٠)، الناشر: المكتبة العلمية-المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبد الله السورقي, إبراهيم حمدي المدني.

(٢) **الفَرْسَخُ:** اثْنَا عَشَرَ أَلفَ ذرَاعٍ، أَو عَشَرَةُ آلافِ ذِراع، والفَرْسَخُ ثلاثة أميال، والميل ثلاثة آلاف خطوة والخطوة ذراعان. ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرىّ اليمنيّ، (ت٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله، مطهر بن علي الإرياني، د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) الطبعة: الأولى١٤٢٠هـ،١٩٩٩م. (٨/ ٥١٥٤)، تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، الملقّب بمرتضى، الزَبِيْدِيّ، (ت١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين،الناشر: دار الهداية.(٣١٧/٧).

(٣) **ينظر:** فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاويّ. (١١١/١).

المطلب الثالث
جواز أن يطلق على المقطوع بأنه موقوف وذلك في حال تقييده

قلت: وقد يطلق على المقطوع موقوفا مقيدا.

قال السيوطي (رحمه الله) في معرض حديثه عن الموقوف بعد أن عرف الموقوف بقوله: وهو المروي عن الصحابة قولا لهم أو فعلا أو نحوه متصلا كان أو منقطعا، قال: ويستعمل في غيرهم مقيدا فيقال: وقفه فلان على الزهري[1].

قلت: يعني أنّ الوقف إذا قُيد بنسبته لتابعي أو من دونه جاز أن يُطلق على المقطوع.

موقوف على فلان (تابعي فمن دونه)= مقطوع.

قلت: وهذا الاستعمال يكثر منه البيهقي، فمثلا في كتاب "فضائل الأوقات" وعقب حديث ٢٣- عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني عن النبي (ﷺ) قال: "إذا كان ليلة النصف من شعبان اطلع الله إلى خلقه فيغفر للمؤمنين ويملي للكافرين ويدع أهل الحقد"، قال: ورواه الحسن بن الْحَرِّ (تحرفت في كتاب "الفضائل" إلى الحسن) عن مكحول موقوفا عليه[2].

---

(١) **ينظر:** تدريب الراوي في شرح تقريب النواويّ (١/١٨٤).

(٢) **ينظر:** فضائل الأوقات للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي البيهقي ص١٢٢، مكتبة المنارة.مكة المكرمة، الطبعة الأولى١٤١٠هـ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي. والحديث بهذا الإسناد منقطع بين مكحول وأبي ثعلبة، قال البيهقي: وَهُوَ أَيْضاً بَيْنَ مَكْحُولٍ وَأَبِي ثَعْلَبَةَ مُرْسَلٌ جَيِّدٌ. ينظر: شعب الإيمان للإمام أبي بكر أحمد البيهقيّ. (ت.٤٥٨هـ) (٥/٣٥٩) ح(٣٥٥١)، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى١٤٢٣هـ. قلت: والحديث له عدة شواهد كلها ضعيفة لكن بمجموعها= =يرتقي

المبحث الثاني

المقطوع يحتمل أن يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا:

فيكون صحيحا إذا توافرت فيه شروط الصحة، وحسنا إذا توافرت فيه شروط الحسن، وضعيفا إذا قصر عن ذلك، ولا يتعارض كونه صحيحا أو حسنا مع كونه مقطوعا لانفكاك الجهة؛ فالصحة والحسن صفات للإسناد، والقطع صفة نسبة للمتن فلا تعارض بينهما.

لدرجة الحسن، فله شاهد من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (ت٢٤١هـ)، (١٧٦/٢) ح(٦٦٤٢)، الناشر: مؤسسة قرطبة–القاهرة. المحقق: السيد أبوالمعاطي النوري، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ–١٩٩٨م. وثانٍ من حديث أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ أخرجه الإمام ابن ماجه. في سننه ابن ماجه في: كِتَاب إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان. (٤٤٥/١)ح(١٣٩٠)، دار الفكر–بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. وشاهد من حديث أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أخرجه البيهقيّ في: "شعب الإيمان": (٣٥٨/٥) ح(٣٥٤٦)، وشاهد من حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان": (٣٦٠/٥) ح(٣٥٥٢)، وشواهد أخرى عن آخرين. وطريق الحسن بن الحرّ عن مكحول أخرجه البيهقي: في "شعب الإيمان": (٣٥٨/٥)ح(٣٥٥٠) بإسناد رجاله معدّلون لكنّه مقطوع. والله أعلم.

المبحث الثالث

الاحتجاج بالحديث المقطوع

المطلب الأول

حكم الاحتجاج بالحديث المقطوع

الحديث المقطوع قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، لكن السؤال المطروح: ما الحكم لو ثبتت صحته؟ هل يحتج به؟

قال الإمام الْجَعْبَرِيُّ(١): ليس بحجة(٢)؛ فالحديث المقطوع لا يحتج به في إثبات شيء من الأحكام الشرعية، وإذا احتف بقرائن تفيد رفعه، فإنه عندئذ يكون حكمه حكم المرفوع المرسل، لسقوط الصحابي منه(٣).

وقال صاحب "تيسير مصطلح الحديث": المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية، أي ولو صحت نسبته لقائله؛ لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة: عند ذكر للتابعي

---

(١) **هو:** إِبْرَاهِيم بن عمر بن إِبْرَاهِيم الشَّيْخ برهَان الدّين الْجَعْبَرِيُّ أَبُو إِسْحَاق، عالم بالقرآت، من فقهاء الشافعية، توفّي فِي شهر رَمَضَان سنة اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَسبْعمائة توفّي فِي شهر رَمَضَان سنة اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَسبْعمائة. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى، لـ: تاج الدين عبد الوهاب السبكيّ. (٣٩٨/٩) (ت١٣٤١)، الأعلام، لـ: خير الدين بن محمود، الزركلي الدمشقي. (٥٦/١). ...

(٢) **ينظر:** رسوم التحديث في علوم الحديث للإمام برهان الدين أبي إسحاق الشهير بـ: الْجَعْبَرِيِّ (ت٧٣٢هـ) (ص٦٨)، دار النشر: دار ابن حزم – لبنان. بيروت١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى.

(٣) **ينظر:** منهج النقد في علوم الحديث، تأليف: الشيخ/ نور الدين عتر، دار الفكر دمشق– سورية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م. الدين عتر ص٣٣١.

ـــ "يرفعه" مثلا فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسَل[١].قلت: وقد ذكر بعضهم الاحتجاج به لكن ذلك مخالف لشروط القبول، قال الحافظ ابن حجرٍ في معرض حديثه عن "الموطأ": لأنّ الموطأ وإن كان عند من يرى الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وأقوال الصحابة صحيحا ذلك على شرط الصحة المعتبرة عند أهل الحديث[٢].

(١) **ينظر:** تيسير مصطلح الحديث للدكتور/ محمود الطحان، أستاذ الحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، الحديث ص٧١، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

(٢) **ينظر:** النكت على كتاب ابن الصلاح للإمام أبي الفضل ابن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)، (٢٧٨/١) المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر.عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.

المطلب الثاني

ورود المقطوع في "الصحيحين"

هل ورد المقطوع في الصحيحين؟

إذا كان المقطوع لا يحتج به في إثبات شـــيء من الأحكام الشـــرعية فهل له ذكر في الصحيحين؟

قلت: ورد ذكر المقطوع في الصـحيحين في مواضـع ليسـت بالقليلة، لكن ما ورد منها:

لِما أن يكون من المقطوعات التي لا تتعلق بحلال ولا حرام، وإنما هي من قبيـل المواعظ، أو معرفـة أحوال وأخلاق القوم، أو معرفـة مـذاهبهم وآرائهم واجتهاداتهم والتي تقدم على رأي واجتهاد غيرهم.ولِما أن تكون وردت وثبتت عن النبي (ﷺ) في أحاديث أخرى وذكرت مقطوعة عن أحد التابعين لتبين الحال في أمر معين. أو تذكر للتعضـيد والاسـتئناس في اسـتنباط أو ما يشـبهه. والله أعلم.

المبحث الرابع

فوائد المقطوع

المطلب الأول

أقوال الأئمة في معرفة فوائد المقطوع

إذا كان الراجح أن المقطوعات لا تكون حجة بذاتها؛ فهي لا تعدو أن تكون من أقوال للناس أو أفعالهم حتى وإن كانوا من خيرة للناس (ليست وحيا) فما الفائدة في معرفة المقاطيع؟

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ: ولما المقاطيع فهي الموقوفات على التابعين، فيلزم كتبها والنظر فيها لتتخير من أقوالهم ولا تشذ عن مذاهبهم(١).

قال الإمام السخاوي: لا سيما وهي أحد ما يعتضد به المرسل، وربما يتضح بها المعنى المحتمل من المرفوع(٢).

وعلى هذا فيمكن تلخيص فوائد معرفة المقطوعات فيما يلي:

١- من المقطوعات نتخير أقوال التابعين فمَنْ بعدهم.

٢-عدم الشذوذ عن مذاهب القرون الفاضلة؛ فهم أفقه من غيرهم، واجتهادهم وفهمهم مقدم على غيرهم، وأقوالهم وأفعالهم طريق ممهَّد للوصول إلى مذاهبهم.

٣- تعضيد المرسل، فقول التابعي يعضد المرسل ويقويه ويؤكد ثبوته عنده.

٤- معرفة واتضاح المعنى المحتمل من الحديث المرفوع.

---

(١) **ينظر:** الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٩١/٢).

(٢) **ينظر:** فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاويّ (١١٠/١).

ولا شك أن الأئمة أدركوا مكانة أقوال التابعين وأفعالهم فملأوا بها المصنفات والأسفار، ويكفيهم إشارة إلى فضلها ومكانتها أنهم خلطوها في ثنايا حديث الحبيب المختار (ﷺ) فجعلوا الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مرفوع، وموقوف، ومقطوع.

المطلب الثاني
مكانة المقطوع

إذا كانت المقطوعات ليست بحجة كما أسلفنا فهل يعد ذلك على العموم؟

إن أقوال التابعين وأفعالهم وإن لم تكن حجة بذاتها فذلك لا ينقص من مكانتها؛ فالتابعون (رضي الله عنهم) هم الذين عاصروا من عاصر نزول الوحي، وجالسوا من جالس النبي (ﷺ)، وتعلموا ممن عاشوا مع النبي (ﷺ)، وتشرفوا بمجالسة من تشرفوا بنزول الوحي بين ظَهْرَانَيْهِمْ، وانتفعوا بصحبة من دارسوا ملابسات نزول الآيات وأقوال النبي (ﷺ) وأفعاله وتقريراته، ولا شك أن تلك الظروف تجعلهم في الصدارة في فهم هذا الوحي بعد الصحابة الكرام مباشرة؛ لتلقيهم عنهم؛ وتلمذتهم على أيديهم؛ ومخالطتهم لهم في سائر أمورهم الحياتية. وهنا يبرز دور التابعين في عدد من الأمور ألخصها فيما يلي:

المطلب الثالث
دور التابعين في: تفسير القرآن الكريم

وإذا تأملنا كتب التفسير بالمأثور لوجدنا أن جل ما ورد من مرويات في التفسير إنما هو عن للتابعين للذين تتلمذوا على أيدي مفسري القرآن من الصحابة، حتى أصبح لكل واحد من أولئك التابعين مدرسة، وله عدد لا يستهان به من المرويات في التفسير، والتلاميذ الذين لا يكادون أن يحصوا من كثرتهم. وقد لستدل الإمام ابن تيمية (رحمه الله) على أَنَّ من التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة بقَول مُجَاهد: عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ أَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا(١).

قلت: وقد عقد غير واحد ممن كتب في علوم القرآن بابا مستقلا في قيمة التفسير المأثور عن التابعين، ومن أبرز هؤلاء: الدكتور محمد حسين الذهبي في "التفسير والمفسرون"، عقد هذا الفصل، وقال فيه (رحمه الله): اختلف العلماء في الرجوع إلى تفسير للتابعين والأخذ بأقوالهم إذا لم يُؤثَر في ذلك شيء من الرسول (ﷺ)، أو عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

قال فضيلته (رحمه الله): فنُقِل عن الإمام أحمد (رضي الله عنه) عنه روليتان في ذلك: رولية بالقبول، ورولية بعدم القبول، وذهب بعض العلماء: إلى أنه لا يُؤخذ بتفسير التابعي، واختاره ابن عقيل، وحكى عن شعبة. واستدل أصحاب هذا

---

(١) **ينظر:** مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام تقيّ الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. (ت٧٢٨هـ)، ص١٠، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ،١٩٨٠م، والأثر أخرجه الطبريّ في جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبريّ (ت٣١٠هـ) (٩٠/١) ثر ١٠٨، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى١٤٢٠هـ٢٠٠٠م. إسناده ضعيف ففيه: محمد بن إسحاق مدلِّس وقد عنعن. والله أعلم.

الرأي على ما ذهبوا إليه: بأن التابعين ليس لهم سماع من الرسول (ﷺ)، فلا يمكن الحمل عليه كما قيل في تفسير الصحابي: إنه محمول على سماعه من النبي (ﷺ). وبأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد وظن ما ليس بدليل دليلاً، ومع ذلك فعدالة التابعين غير منصوص عليها كما نُصَّ على عدالة الصحابة. نُقِل عن أبي حنيفة أنه قال: "ما جاء عن رسول الله (ﷺ) فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة تخيرنا، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال"(١).

---

(١) **ينظر:** التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبيّ، (٩٦/١) مكتبة وهبة، القاهرة. والأثر أخرجه الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البرّ النمري القرطبيّ (ت ٤٦٣هـ) في "الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة (رضي الله عنهم)" ص١٤٤ قلت: الناشر: دار الكتب العلمية، مكان النشر: بيروت.

قلت: ولا ينبغي أن يقال هذا الكلام على إطلاقه؛ فالإمام أبو حنيفة (رحمه الله) كلامه من الحديث المقطوع فالتابعون خاصة صغارهم إنما هم أقرانه أو نظراؤه، ولا شك أنه بلغ من الاجتهاد مبلغا لم يصل إليه كثير منهم حتى عد مجتهدا مطلقا، شهد له القاصي والداني، تلقى جماهير المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها مذهبه إما بالاتباع أو بالتقدير والشهادة بالعلم والفقه من جل المخالفين ممن يعتد برأيهم، والإمام وإن لم تثبت له رؤية إلا لأنس بن مالك فقد سمع من كبار التابعين، سمع من عطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم، وهؤلاء جميعا وأبو حنيفة كلهم وسائر العلماء والأئمة المجتهدين إنما يحتج بأقوالهم في ضوء الأدلة الشرعية، ولا يحتج بها على الأدلة الشرعية؛ فأقوالهم إنما تفهم في ضوء النصوص الشرعية وفي سياقها، وإلا فتعد من شواذ الآراء الفقهية، بل إنّ الصحابة أنفسهم إنما يفهم كلامهم في ضوء تلك الأدلة وليس حاكما عليها، كما تفهم العلماء ما صح عن ابن مسعود (رضي الله عنه) من أنه كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول إنهما ليسا من كلام الله، أخرج الإمام أحمد في "المسند"(١٢٩/٥) بسند صحيح عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ، "يَحُكُّ الْمُعَوِّذَتَيْنِ مِنْ مَصَاحِفِهِ،= =وَيَقُولُ: إِنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ

ثم استطرد (رحمه الله): وقد ذهب أكثر المفسِّرين: إلى أنه يؤخذ بقول التابعي في التفسير، لأن التابعين تلقوا غالب تفسيراتهم عن الصحابة، فمجاهد مثلاً يقول: عرضتُ المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أُوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها[1]. وقتادة يقول: ما في القرآن آية إلا وقد سمعتُ فيها شيئاً[2].. ولذا حكى أكثر المفسِّرين أقوال التابعين في كتبهم ونقلوها عنهم مع اعتمادهم لها[3].

قال الدكتور محمد حسين الذهبي (رحمه الله): والذى تميل إليه النفس: هو أن قول التابعي في التفسير لا يجب الأخذ به إلا إذا كان مما لا مجال للرأي فيه، فإنه يؤخذ به حينئذ عند عدم الريبة، فإن ارتبنا فيه بأن كان يأخذ من أهل الكتاب فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه، لَما إذا أجمع للتابعون على رأي فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله): قَالَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَغَيْرُهُ: أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي الْفُرُوعِ لَيْسَتْ حُجَّةً فَكَيْفَ تَكُونُ حُجَّةً فِي التَّفْسِيرِ؟! يَعْنِي: أَنَّهَا لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، وَهَذَا صَحِيحٌ أَمَّا إذَا أَجْمَعُوا عَلَى الشَّيْءِ

كِتَابِ اللَّهِ")، وأخرجه في "البحر الزخار": (٢٩/٥) ح(١٥٨٦) بسنده بعن علقمة عن عبد الله...، قال: وهذا الكلام البزار لم يتابع عبد الله عليه أحد من أصحاب النبي (ﷺ)، وقد صح عن النبي (ﷺ) أنه قرأ بهما في الصلاة، وأثبتتا في المصحف. وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد: (١٤٩/٧) ح(١١٥٦٣): رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَالطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُمَا ثِقَاتٌ.

(١) الأثر أخرجه الطبريّ في جامع البيان في تفسير القرآن (٨٥/١) ثر١١٠ إسناده ضعيف ففيه: محمد بن إسحاق مدلِّس وقد عنعن. والله أعلم.

(٢) الأثر أخرجه عبد الرزاق في "التفسير": ٢٥٥/١، ثر٨، وإسناده صحيح، والله أعلم.

(٣) التفسير والمفسرون ٩٦/١.

(٤) التفسير والمفسرون ٩٦/١.

فَلَا يُرْتَابُ فِي كَوْنِه حُجَّةً، فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ، وَلَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى لُغَةِ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ عُمُومِ لُغَةِ الْعَرَبِ أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ(١).

وكان من أبرز من عرف بالتفسير من التابعين: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكيّ قال الحافظ: ثقة، إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة.(٢)

قلت: اعتمد البخاريّ (رحمه الله) تفسيره وذكر كثيرا منه في "الجامع الصحيح"، وهذا أكبر دليل على شهادة البخاريّ (رحمه الله) بمكانته في تفسير القرآن الكريم.

ومن أمثة ذلك:

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: {شَرَعَ لَكُمْ} أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا(٣)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِه: **{وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ}** قَالَ: خُطَاهُمْ(٤)، قَالَ مُجَاهِدٌ: **{خُطَاهُمْ}** آثَارُهُمْ أَنْ يُمْشَى فِي الأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ(٥).

قَالَ مُجَاهِدٌ: سُمِّيَتِ الْبُدْنَ لِبُدْنِهَا(٦)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: **{فَتَيَاتِكُمْ}** إِمَاؤُكُمْ(٧)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: **{مُهْطِعِينَ}** مُدِيمِي النَّظَرِ، وَيُقَالُ: مُسْرِعِينَ(٨)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: **{أَلْفَافًا}**

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لشيخ الاسلام بن تيمية ص٢٩، ونقله عنه ابن كثير، ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣٧/١) التفسير والمفسرون للذهبي ٩٦/١.

(٢) تقريب التهذيب ٥٢٠/٢.

(٣) الجامع الصحيح للإمام البخاري: كتاب الإيمان/ باب الإيمان(٩/١).

(٤) نفس المصدر: كتاب صلاة الجماعة والإمامة/ باب احتساب الآثار (١٦٧/١).

(٥) المصدر ذاته: كتاب صلاة الجماعة والإمامة/ باب احتساب الآثار (١٦٧/١).

(٦) المصدر السابق: كتاب الحج/ باب ركوب البدن (٢٠٥/٢).

(٧) نفس المصدر: كتاب الإجارة/ باب كسب البغي والإماء (١٢٢/٣).

(٨) نفسه: كتاب المظالم/ باب قصاص المظالم (١٦٧/٣).

مُلْتَفَّةً[١]، وقَالَ مُجَاهِدٌ: {سَلْسَبِيلاً} حَدِيدَةُ الْجِرْيَةِ[٢]، وقَالَ مُجَاهِدٌ: {رَوْحٌ} جَنَّةٌ وَرَخَاءٌ[٣]، كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ[٤]، وقال خُصَيْفٌ[٥]: كان أعلمهم بالتفسير مجاهد[٦].

قال السيوطيّ (رحمه الله): قال ابن تيمية: ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعيّ والبخاريّ وغيرهما من أهل العلم، قلت (السيوطيّ): وغالب ما أورده الفِرْيَابِيُّ في تفسيره عنه، وما أورده فيه عن ابن عباس أو غيره قليل جدا[٧]. وقال

(١) الجامع الصحيح للإمام البخاري: كتاب بدء الخلق/ باب في النجوم (١٣٠/٤).

(٢) المصدر ذاته. كتاب بدء الخلق/ باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (١٤١/٤).

(٣)المصدر السابق. كتاب بدء الخلق/ باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (١٤٢/٤) كما ذكره تعليقا في: كتاب التفسير/ سورة الواقعة (١٨٢/٦).

(٤) أخرجه الطبري بسند حسن عن الثوريّ. جامع البيان/ ذِكْرُ الأَخْبَارِ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ فِيمَنْ كَانَ مِنْ قُدَمَاءِ الْمُفَسِّرِينَ (٨٤/١).

(٥) **هو:** خُصَيْفُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الخضْرَمِيُّ الإِمَامُ الفَقِيْهُ أَبُو عَوْنٍ الخضْرَمِيُّ -بِكَسرِ الخَاءِ المُعْجَمَةِ- الأُمَوِيُّ مَوْلاَهُم، الجَزَرِيُّ، الحَرَّانِيُّ. رَأَى: أَنَسَ بنَ مَالِك. وَسَمِعَ: مُجَاهِداً، وَسَعِيْدَ بنَ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَطَبَقَتَهُم، رَوَى عَنْهُ: السُّفْيَانَانِ، وَشَرِيْكٌ، وَثَّقَهُ: يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: صَالِحٌ، مات سنة سبع وثلاثين. يُنظر: تهذيب الكمال للحافظ المزّي. (٢٥٧/٨) ت١٦٩٣،سير أعلام النبلاء للذهبيّ. (١٤٥/٦).

(٦) الجرح والتعديل (٣١٩/٨).

(٧) الإتقان(٤٩٩/٢) الفريابي: هو جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ المُسْتَفَاضِ أَبُو بَكْرٍ الفِرْيَابِيُّ القَاضِي. قَالَ الخَطِيْبُ: جَعْفَرٌ الفِرْيَابِيُّ قَاضِي الدِّيْنَوَرِ، كَانَ ثِقَةً حُجَّةً، مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ، وَمِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ وَالفَهْمِ، طَوَّفَ شَرْقاً وَغَرْباً، وَلَقِيَ الأَعْلاَمَ. وقال الذهبي: الإِمَامُ الحَافِظُ الثَّبْتُ، شَيْخُ الوَقْتِ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مَاتَ الفِرْيَابِيُّ فِي المُحَرَّمِ، سَنَةَ إِحْدَى وَثَلاَثِ مائَةٍ. سير أعلام النبلاء (١٠٠/٢٧: ١٠٣) قلت: ولم أقف على تفسيره لكن وجدت السيوطي نقل في "الدر المنثور" عنه بسنده عن مجاهد كثيرا، وبالاستقراء= =والتتبع جمعت عدة

الحافظ: مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة وله ثلاث وثمانون[1].

عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس (ﷺ).

قال إسماعيل بن أبي خالد: سمعت الشعبيّ يقول: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة[2]. وقال الحافظ: ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة أربع ومائة، وقيل بعد ذلك[3].

مواضع منها: قال: وأخرج وكيع والفِرْيَابِيُّ في "تفسيريهما" وأبو عبيد في "فضائل القرآن" وَابن أبي شيبة في "المصنف" وعَبد بن حُمَيد وَابن المنذر في "تفسيره" وأبو بكر بن الأنباري في "كتاب المصاحف" وأبو الشيخ في "العظمة" وأبو نعيم في "الحلية" من طرق عن مجاهد قال: "نزلت فاتحة الكتاب بالمدينة". الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١/٧، ٨)، قال: وأخرج الفِرْيَابِيُّ وَابن أبي شيبة وعَبد بن حُمَيد وَابن جَرِير وَابن المنذر وَابن أبي حاتم عن مجاهد (ﷺ): {**قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي...**}[سورة الفرقان آية (٧٧)] قال: "ما يفعل" {...**لَوْلا دُعَاؤُكُمْ...**} سورة الفرقان، آية ٧٧ قال: "لولا دعاؤه إياكم لتعبدوه وتطيعوه". الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١١/٢٣٤) وقال: وأخرج الفِرْيَابِيُّ وعَبد بن حُمَيد وَابن نصر والبيهقي في "شعب الإيمان" عن مجاهد في قوله: {...**وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً**} [سورة المزمل آية(٤)] قال: "بعضه على أثر بعض". الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١٥/٤١) وينظر: فضائل القرآن للإمام أبي بَكْر جَعْفَر بنْ مُحَمَّد الفِرْيَابِيّ، وقد خرج فيه بعض الآثار عن مجاهد منها ثر(٢٠) حدثنا قتيبة نا سفيان بن عيينة عن منصور عن مجاهد، في قوله: {**وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**} سورة الزمر، آية: (٣٣) قال: "هم أهل القرآن، قالوا: هذا الذي أعطيتمونا اتبعنا ما فيه". فضائل القرآن للفريابي ص (١٢٦، ١٢٧) ثر٢٠، ورجاله ثقات.

(١) تقريب التهذيب (٢/٣٩٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/٢٢٤: ٢٤٠).

(٣) تقريب التهذيب (٢/٣٩٧).

عطاء بن أبي رباح

عطاء بن أبي رباح واسمه أسلم القرشي مولاهم أبو محمد المكي. روى عن: ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وغيرهم. روى عنه: ابنه يعقوب ومجاهد والزهري وأيوب السختياني وخلق كثير(١).

قال قتادة: كان أعلم التابعين أربعة: كان عطاء بن أَبي رباح أعلمهم بالمناسك، وكان سَعِيد بن جبير أعلمهم بالتفسير، وكان عكرمة أعلمهم بسيرة النبي (ﷺ)، وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام(٢).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: نشأ بمكة، ثم روى ابن سعد عن عَبْد اللَّه بْن الْمُؤَمَّل عَنْ عَطَاء أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ الْكتَابَ، قَالُوا: وَكَانَ ثِقَةً فَقِيهًا عَالِمًا كَثِير الْحَدِيث...قال: فانْتَهَتْ فَتْوَى أَهْلِ مَكَّةَ إِلَيْهِ وَإِلَى مُجَاهِدٍ فِي زَمَانِهِمَا، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ إِلَى عَطَاءٍ(٣).

وقال الحافظ: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة أربع عشرة (ومائة) على المشهور(٤).

تفسير ما أغلق فهمه من معاني الحديث الشريف:

فالتابعون أخبرُ بالمعاني من غيرهم، وعصرُهم يحتاج منهم إلى توضيح ما أشكل من المعاني أكثر من عصر من سبقهم، فالصحابة الكرام وإن أشكلت عليهم بعضُ المعاني في حديث النبي (ﷺ) لكن لقربهم من الوحي كان المشكل عليهم يسيرا بالنسبة لمن أتى بعدهم، أما التابعون وفي عصر اتساع رقعة الفتوحات زادت حاجة الناس إلى توضيح ما أغلق عليهم فهمه وأشكلت عليهم معرفته من نصوص فبرز التابعون خاصة علماؤهم وفقهاؤهم وتحملوا هذا

(١) تهذيب التهذيب (١٧٩/٧، ١٨٠).
(٢) تهذيب الكمال (٢٧٢/٢٠).
(٣) الطبقات الكبرى (٤٦٧/٥: ٤٧٠).
(٤) تقريب التهذيب (٣٩١/٢).

الدور الرائد فسطروا في تاريخ علوم القرآن والسنة أعظم سطور وأخلدها على مر التاريخ.

مثال ذلك: أخرج البخاري بسنده عَنْ مَالِك عَنِ ابْنِ شِهَاب عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): «لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ»(١).

وتفسير "العاقب" ورد فيما أخرجه الإمام أحمد بسنده: قال مَعْمَر: قلت للزهري: ما العاقب؟ قال: "الذي ليس بعده نبي (ﷺ)"(٢).

قلت: وأُدرج تفسير الزهري في الحديث عند الإمام مسلم.

فأخرج مسلم بسنده عن سُفْيَان بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ « لِي أَنَا مُحَمَّدٌ وَلِي أَنَا أَحْمَدُ وَلِي أَنَا الْمَاحِي الَّذِي يُمْحَى بِيَ الْكُفْرُ وَلِي أَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى عَقِبِي وَلِي أَنَا الْعَاقِبُ ». وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ(٣).

وجاء تفصيل ذلك وأنه من قول الزهري تفسيرا لكلمة العاقب كما جاء في سؤال معمر للزهري في "المسند" كما سبق، وأخرجه مسلم من طريق أخرى قال: وَفِي حَدِيثِ عُقَيْلٍ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: وَمَا الْعَاقِبُ؟ قَالَ: الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ(٤). والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري/ كتاب المناقب/ باب مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ رَسُولِ اللهِ (ﷺ). (٢٢٥/٤) ح(٣٥٣٢).

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٨٤/٤) ح(١٦٨١٧) وإسناده صحيح.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الفضائل/ باب فِي أَسْمَائِهِ (ﷺ) (٨٩/٧) ح(٦٢٥١).

(٤) صحيح مسلم: كتاب الفضائل/باب فِي أَسْمَائِهِ (ﷺ) (٩٠/٧) ح(٦٢٥٣).

المثال الثاني: "أخرج البخاري بسنده عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: "الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ"(١).

فقد جاء تفسير "الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ" عن مكحول:

أخرج ابن خزيمة بسنده عن مكحول قال: "الْجُبَارُ: الْهَدَرُ"(٢).

---

(١) **أخرجه البخاري في:** كتاب الزَّكَاة/ باب في الرِّكَازِ الْخُمُسُ (٢/١٦٠) ح(١٤٩٩). قال أبو عيسى: ومعنى قوله: "الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ" فسر ذلك بعض أهل العلم، قالوا: العجماء الدابة المنفلتة من صاحبها، فمن أصابت في انفلاتها فلا غرم على صاحبها، "والمعدن جبار"، يقول: إذا احتفر الرجل معدنا فوقع فيها إنسان فلا غرم عليه، وكذلك البئر إذا احتفرها الرجل للسبيل فوقع فيها إنسان فلا غرم على صاحبها "وفي الركاز الخمس"، والرّكاز: ما وجد في دفن أهل الجاهلية، فمن وجد ركازا أدى منه الخمس إلى السلطان وما بقي فهو له (الجامع الصحيح والمعروف بسنن الترمذي) (٣/٦٦١).

وقال ابن دقيق العيد (رحمه الله)**:** "الجُبَار": الْهَدَرُ وما لا يضمن، والْعَجْمَاء: الحيوان البهيم، وورد في بعض الروايات: "جَرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ" [في البخاري "الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ..."(١/٢٥٩) ح(٦٩١٢)] والحديث يقتضي: أن جَرْح الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ بنصه فيحتمل أن يراد بذلك: جناياتها على الأبدان والأموال، ويحتمل أن يراد: الجناية على الأبدان فقط وهو أقرب إلى حقيقة الجرح، وعلى كل تقدير فلم يقولوا بهذا العموم، أما جناياتها على الأموال: فقد فصل في المزارع بين الليل والنهار وأوجب على المالك ضمان ما أتلفته بالليل دون النهار، وفيه حديث عن النبي (ﷺ) يقتضي ذلك. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للإمام ابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ) (١/٢٥٩) قلت: قوله: وفيه حديث عن النبي (ﷺ) يقتضي ذلك، يريد بذلك ما أخرجه أبو داود بسنده (٣/٣٢٣) ح(٣٥٧١) عن حَرَامِ بْنِ مُحَيِّصَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ نَاقَةً لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطَ رَجُلٍ فَأَفْسَدَتْهُ عَلَيْهِمْ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) عَلَى أَهْلِ الأَمْوَالِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ وَعَلَى أَهْلِ الْمَوَاشِي حِفْظَهَا بِاللَّيْلِ".

(٢) أخرجه ابن خزيمة في "الصحيح": كتاب الزكاة/ باب إيجاب الخمس في الركاز (٤/٦٤) عقب ح(٢٣٢٦) وإسناده صحيح.

وعَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: الْجُبَارُ: الذي لا دية له[١]

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: الْجُبَارُ: الْهَدَرُ، وَالْعَجْمَاءُ: الْبَهِيمَةُ[٢]

وعن مالك قال: الْجُبَارُ: الذي لا دية له[٣]

وقد جاء تفسير الركاز عن الحسن والشعبي:

أخرج أبو داود بسنده عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: "الرِّكَازُ: الْكَنْزُ الْعَادِيُّ"[٤].

وأخرج الإمام أحمد بسنده عن الشعبي قال: "الرِّكَازُ: الْكَنْزُ الْعَادِيُّ"[٥].

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في "الصحيح": كتاب الزكاة/باب إيجاب الخمس في الركاز (٦٤/٤) عقب ح(٢٣٢٦) وإسناده صحيح.

(٢) وأخرجه الإمام الدّارقطنيّ (١٨٦/٤) ح(٣٣٠٤) وأبو عوانة في "مسنده" (١٥٧/٤) ح(٦٣٥٨) وقد نقل عنه الأئمة كمالك، قال أبو عيسى(٦٦١/٣): حدثنا الأنصاري عن معن قال: أخبرنا مالك بن أنس وتفسير حديث النبي (ﷺ) "الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ" يقول: "هدر، لا دية في ذلك"، وكذلك نقل الشراح، وقد سبق كلام ابن دقيق العيد (رحمه الله) في حاشية المثال الثاني، في تخريج حديث البخاري، وقال ابن عبد البر: وذكر ابن وهب في "موطئه" قال: أخبرنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب، قال: الجبار: الهدر، والعجماء: البهيمة. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار لابن عبد البر (١٣٠/٣).

(٣) ذكره الإمام مالك في "الموطأ" (رواية محمد بن الحسن): كتاب الديات/ باب البئر جبار (٢٨/٣) ح(٦٧٦) وأخرجه ابن خزيمة في "الصحيح": كتاب الزكاة/ باب إيجاب الخمس في الركاز (٦٤/٤) عقب ح(٢٣٢٦) وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه أبو داود في: كِتَاب الْخَرَاجِ وَالإِمَارَةِ وَالْفَيْءِ/ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّكَازِ وَمَا فِيهِ (١٨١/٣) ح(٣٠٨٦) بإسناد صحيح، وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف": (٢٢٥/٣) ح(١٠٨٨١) بإسناد صحيح، وزاد في آخره: وَفِيهِ الْخُمْسُ.

(٥) أخرجه أحمد في: (٣٣٥/٣) ح(١٤٦٣٢) بإسناد صحيح.

السيرة النبوية:

من كثرة مجالسة التابعين للصحابة الكرام ومخالطتهم وشدة حرصهم على معرفة مناقب وآثار سلفهم ومعرفة سيرة نبيهم بلغ حفظ الواحد منهم وضبطه للسير والمغازي كأنه شهدها بعيني رأسه.

عامر بن شَرَاحِيلَ الشعبي

أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، سمع ابن عباس وابن عمر وجابرا. روى عنه أبو إسحاق وابن عون[1]، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، وقال الحافظ: ثقة مشهور فقيه فاضل، من الثالثة[2].

أخرج ابن أبي خيثمة بسنده عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بن عُمَيْرٍ، قال: مَرَّ ابنُ عُمَرَ عَلَى الشَّعْبِيِّ وهُوَ يُحَدِّثُ بالمغازي فقال: شَهِدتُ الْقَوْمَ فلهُوَ أَعْلَم بها وَأَحْفَظ لها مِنِّي[3].

وقال العجلي: سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي (ﷺ)، وقال أيضاً: مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحا[4].

---

(١) الكنى والأسماء للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (٥٦٣/١).

(٢) تقريب التهذيب (٢٨٧/٢).

(٣) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة للإمام أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب المُتَوفَّى عام (٢٧٩هـ) (٤٦٨/١) ح(١٧٩٨) وإسناده لا بأس به، ومن طريقه أخرجه الخليليّ في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للإمام أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني (ت: ٤٤٦هـ) ٥٥٥/٢، ٥٥٦ بسنده عن عبد الملك بن عمير.

(٤) معرفة الثقات للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي المُتَوفَّى عام (٢٦١هـ) (١٢/٢).

وَقَال مَحْمُوْدُ بنُ غَيْلاَنَ: سَمِعْتُ أَبَا أُسَامَةَ يَقُوْلُ: كَانَ عُمَرُ فِي زَمَانِه رَأْسَ النَّاسِ، وَهُوَ جَامِعٌ، وَكَانَ بَعْدَهُ: ابْنُ عَبَّاسٍ فِي زَمَانِه، وَبَعدَهُ: الشَّعْبِيُّ فِي زَمَانِه، وَكَانَ بَعْدَهُ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ[1].

وقال الحافظ: مات بعد المائة وله نحو من ثمانين[2].

عكرمة مولى ابن عباس

عكرمة القرشي الهاشمي أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عباس، رَوَى عَن: جابر بن عبد الله، ومولاه عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عُمَر بن الخطاب، وعبد الله بن عَمْرو بن العاص، وعلي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وغيرهم.

رَوَى عَنه: عامر الشعبي، وسُلَيْمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وأيوب السختياني، وحميد الطويل، وخالد الحذاء، وآخرون.

قال قتادة: كان أعلم التابعين أربعة: كان عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالمناسك، وكان سَعِيد بن جبير أعلمهم بالتفسير. وكان عكرمة أعلمهم بسيرة النبي (ﷺ)، وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام[3].

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري

ثبت في سنن البيهقي (رَحِمَهُ اللَّهُ) عن الزهري أن فَاطِمَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) مَكَثَتْ بَعْدَ النَّبِيِّ (ﷺ) سِتَّةَ أَشْهُرٍ.

---

(١) تهذيب الكمال (١٩٢/٣١) سير أعلام النبلاء (٣٣٥/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٢٨٧/٢).

(٣) تهذيب الكمال (٢٦٤/٢٠: ٢٧٢).

أخرج الْبيهقيُّ بسنده عن مَعْمَر عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها): (أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ (رضي الله عنهما) أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدَكَ وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرَ فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَقُولُ: «لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْمَالِ». وَاللَّهِ إِنِّي لاَ أَدَعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَصْنَعُهُ بَعْدُ إِلاَّ صَنَعْتُهُ قَالَ فَغَضِبَتْ فَاطِمَةُ (رضي الله عنها) وَهَجَرَتْهُ فَلَمْ تُكَلِّمْهُ حَتَّى مَاتَتْ فَدَفَنَهَا عَلِيٌّ (رضي الله عنه) لَيْلاً وَلَمْ يُؤْذِنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ (رضي الله عنه)، قَالَتْ عَائِشَةُ (رضي الله عنها): فَكَانَ لِعَلِيٍّ (رضي الله عنه) مِنَ النَّاسِ وَجْهٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ (رضي الله عنها) فَلَمَّا تُوُفِّيَتْ فَاطِمَةُ (رضي الله عنها) انْصَرَفَتْ وُجُوهُ النَّاسِ عَنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ. قَالَ مَعْمَرٌ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: كَمْ مَكَثَتْ فَاطِمَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَقَالَ رَجُلٌ لِلزُّهْرِيِّ: فَلَمْ يُبَايِعْهُ عَلِيٌّ (رضي الله عنه) حَتَّى مَاتَتْ فَاطِمَةُ (رضي الله عنها) قَالَ: وَلاَ أَحَدٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ)[1].

الفقه والاستنباط:

لا شك أنّ فهم النصوص والقدرة على استنباط الأحكام الشرعية منها تحتاج إلى مؤهلات علمية ومما لا ريب فيه أنّ للتابعين من أولئل من حصـــّل تلك

(١) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى": كتاب قسم الفيء والغنيمة/باب بَيَانِ مَصْرِفِ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْفَيْءِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) (٦/٣٠٠) ح(١٣١١٠) والحديث أخرجه البخاري في: كتاب فرض الخمس/ باب فرض الخمس (٤/٩٦) ح(٣٠٩٢) من طريق صالح عن ابن شهاب لكنه لم يفصل أن فَاطِمَةَ (رضي الله عنها) مَكَثَتْ بَعْدَ النَّبِيِّ (ﷺ) سِتَّةَ أَشْهُرٍ إنما هو من كلام الزّهري، والحديث أخرجه مسلم في: كتاب الجهاد والسير/ باب قَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ) «لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ»(٥/١٥٥) ح(٤٦٨١) من طريق صالح عن ابن شهاب لكنه أشار إلى أن ذكر الوفاة ليس من قول عائشة فقال: "قَالَ وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) سِتَّةَ أَشْهُرٍ"، قلت: وجاء التصريح بذلك وتفصيله من طريق معمر عن الزهري عند البيهقي كما هو موضح في الرواية، والله أعلم.

المؤهلات، وحاز أعلى الملكات لقرب العهد، ومجالسة من عاصر الوحي، لذا صاروا أئمة يحتذى بهم ويهتدى بفهمهم ويستأنس باستنباطهم من النصوص ويتعلم من فقههم، وكان من أشهر هؤلاء:

الحسن البصري:

هو الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم، قال الحافظ: ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس...وهو رأس أهل الطبقة الثالثة(١).

أخرج ابن أبي حاتم بسنده عن بكر بن عبد الله (المزني) قال: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَفْقَهِ مَنْ رَأَيْنَا–ما رأينا الذى هو أفقه منه–فَلْيَنْظُرْ إِلَى الحَسَنِ"(٢).

قَالَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ: "لَوْ رَأَيْتَ الحَسَنَ، لَقُلْتَ: إِنَّكَ لَمْ تُجَالِسْ فَقِيهاً قَطُّ"(٣).

وَقَال أبو عَوانة عن قتادة: ما جالست فقيها قط إلا رأيت فضل الحسن عليه، وقال أيوب ما رأت عيناي رجلا قط كان أفقه من الحسن(٤).

وعن مطر الوراق قال: كان جابر بن زيد رجل من أهل البصرة، فلما ظهر الحسن جاء رجل كأنما كان في الآخرة، فهو يخبر عما رأى وعاين(٥).

---

(١) تقريب التهذيب (١٦٠/١).

(٢) الجرح والتعديل (٤١/٣) وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني [ت : ٢٤١هـ] في: "الزهد" ص ٣٠٨.

بلفظ: "من سره أن ينظر إلى أعلم رجل أدركناه في زمانه فلينظر إلى الحسن"، وفي إسناده أبو هلال الراسبي البصرى: صدوق فيه لين، والله أعلم.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٥٦/٨).

(٤) تهذيب الكمال (١٠٧/٦) تهذيب التهذيب (٢٣٢/٢).

(٥) أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير": في ترجمة "الحسن بن أبى الحسن أبو سعيد البصري" (٢٩٠/٢) بإسناد صحيح.

قال الحافظ: مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين[١].

عامر بن شَرَاحيلَ الشعبي

أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، سمع ابن عباس وابن عمر وجابرا. روى عنه أبو إسحاق وابن عون[٢].

قال مكحول: ما رأيت أفقه منه[٣].

وعن أبي بكر قال: قال لي محمد بن سيرين: إلزم الشعبي، فلقد رأيته يُستفتَى وأصحاب رسول الله (ﷺ) بالكوفة[٤].

وقال الحافظ: ثقة مشهور فقيه فاضل، من الثالثة، مات بعد المائة وله نحو من ثمانين[٥].

الحكم والمواعظ:

كان التابعون من شدة تحريهم وحرصهم على الاتباع ولقربهم من عصر النبوة أكثر التزاما بالسنة وحرصا على التقوى من غيرهم ممن جاء بعدهم، فوجدنا كلامهم يسطع بنور الحكمة ويفيض بالعلم الغزير، وصدق الله العليم القدير: "...وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ"[٦].

وكان من أبرز هؤلاء:

---

(١) تقريب التهذيب (١٦٠/١).

(٢) الكنى والأسماء للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (٥٦٣/١).

(٣) تقريب التهذيب (٢٨٧/٢).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للإمام أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني (٥٥٦/٢).

(٥) تقريب التهذيب (٢٨٧/٢).

(٦) سورة البقرة آية (٢٨٢).

الحسن البصري

قَالَ الأَعْمَش: مَا زَالَ الحَسَنُ البَصْرِيّ يَعِي الحِكْمَةَ حَتَّى نَطَقَ بِهَا، وَكَانَ إِذَا ذُكِرَ الحَسَنُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ محمد بن علي بن الحسين-يعني البَاقِرِ- قَالَ: ذَاكَ الَّذِي يُشْبِهُ كَلاَمُهُ كَلاَمَ الأَنْبِيَاءِ(١).

ومن مواعظه:

قال الحسن: غذا كلُّ امرىء فيما يهمه، ومن هم بشيء أكثر من ذكره، إنه لا عاجلة لمن لا آخرة له، ومن آثر دنياه على آخرته فلا دنيا له ولا آخرة(٢).

مجاهد بن جبر(٣)

ومن مواعظه:

قال البخاري (رحمه الله): وَقَالَ مُجَاهِدٌ: لاَ يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلاَ مُسْتَكْبِرٌ(٤)، عن الحسن قال: ابنَ آدم، إنما أنت أيام، كلما ذهب يوم ذهب بعضك(٥)، وعنه قال: فَضَحَ المَوْتُ الدُّنْيَا، فَلَمْ يَتْرُكْ فِيهَا لِذِي لُبٍّ فَرَحاً(٦)، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: ضَحِكُ الْمُؤْمِنِ غَفْلَةٌ مِنْ قَلْبِهِ(٧).

---

(١) حلية الأولياء (١٤٧/٢).

(٢) حلية الأولياء (١٤٤/٢).

(٣) سبق التعريف به في مبحث "من أبرز من عرف بالتفسير من التابعين".

(٤) صحيح البخاري: ٣- كتاب العلم/ ٥١- باب الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ (٤٤/١).

(٥) أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء": في ترجمة " الحسن البصري" (١٤٨/٢).

(٦) أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء": في ترجمة " الحسن البصري" (١٤٩/٢).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف": كتاب الأدب/ ما ذكر في الضّحك وكثرته. (١١٣/٩) ح(٢٧٢٠٩). وإسناده صحيح.

الآداب والأخلاق:

وكان الحسن يقول: من كانت له أربع خلال حرمه الله على النار وأعاذه من الشيطان: من يملك نفسه عند الرغبة والرهبة وعند الشهوة وعند الغضب(١).

قلت: وأحيانا يكون المقطوع حجة إذا ثبت مرفوعا ما يؤيده:

فعَنْ خَالِدِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ سِيرِينَ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ(٢).

يوافق ما أخرجه أبو داود بسنده عَنْ أَنَسٍ يَعْنِي ابْنَ مَالِكٍ (ﷺ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ وَقَالَ: « هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي (ﷻ)» (٣).

(١) حلية الأولياء (١٤٤/٢).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة/ كِتَابُ الطَّهَارَةِ/ باب في تخليل اللِّحْيَةِ فِي الْوُضُوءِ ١٣/١، وإسناده صحيح.

(٣) سنن أبي داود/ كتاب الطهارة/ باب تَخْلِيلِ اللِّحْيَةِ (٥٦/١) ح(١٤٥) وإسناده صحيح.

المبحث الخامس

مسائل تتعلق بالحديث المقطوع

المسألة الأولى: سبب تسمية المقطوع.

لماذا سمي المقطوع بهذا الاسم؟

سمي المقطوع مقطوعا لانقطاعه عن درجة الرفع بعدم انتسابه للنبي (ﷺ) فقد قطع الإسناد عند التابعي ولم يصل إلى من فوقه (الصحابي أو النبي (ﷺ)).

المسألة الثانية: معرفة متى يوصف المقطوع بالاتصال.

هل يجوز وصف المقطوع بالاتصال؟

قال السخاوي (رحمه الله): "ولم يروْا أن يدخل المقطوع" (قول التابعي) ولو اتصل إسناده للتنافر بين لفظ القطع والوصل، هذا عند الإطلاق – كما يشير إليه قول ابن الصلاح – ومطلقه أن المتصل يقع على المرفوع والموقوف، أما مع التقييد فهو جائز بل أيضا في كلامهم يقولون: هذا متصل إلى سعيد بن المسيّب، أو إلى الزّهري أو إلى مالك[1].

قلت: ما المانع في إطلاقه على المعنى الاصطلاحي بأن المقطوع ما أضيف للتابعي أو من دونه فما المانع والحالة هذه؟ فكأنك قلت: اتصل سنده وهو مقطوع (مضاف للتابعي أو من دونه).

قلت: لا يكون التعارض واللبس إلا عند من يطلق المقطوع على المنقطع، أما المتصل المقطوع فلا يوقِع في التعارض واللبس، والله أعلم.

فعلى كلام الحافظ ابن كثير (رحمه الله) يسمى متصل، لكن على كلام ابن الصلاح والحافظ العراقي لا ينبغي للتنافر اللفظي فقط.

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ١٠٢/١

قلت: لا يُطْلَق المتّصل على المقطوع في مثل استعمال الشافعي والحميدي وأبي القاسم الطبراني؛ لأنه بمعنى المنقطع، فيكون حينئذ جمعا بين النقيضين فكأنه قيل منقطع ومتصل في آن واحد، أما في غير هذا الاستعمال فلا بأس، والله أعلم.

المسألة الثالثة: قول التابعي: كنا نفعل ليس له حكم المرفوع.

قال السخاوي (رحمه الله): أما إذا جاء عن التابعي كنا نفعل فليس بمرفوع قطعا ولا بموقوف إن لم يضفه لزمن الصحابة، بل مقطوع.

قال: فإن أضافه احتمل الوقف؛ لأن الظاهر اصطلاحهم على ذلك وتقريرهم له، ويحتمل عدمه؛ لأن تقرير الصحابي لا ينسب إليه، بخلاف تقريره (ﷺ)[1].

المسألة الرابعة: قول التابعي أمرنا بكذا، أو أمرنا أن نفعل كذا يحتمل أن يكون له حكم المرفوع:

قال الحافظ العراقي:

١١٥- ..... وَذُو احْتِمَالِ نَحْوُ (أُمِرْنَا) مِنْهُ (لِلغَزَالِيْ)

أي: والحديث الذي يقول فيه التابعي "أمرنا" أو كلمة نحوها فإنه يحتمل الإرسال ويكون المراد أمر الشرع أو أمر كل الأمة فيكون حجة، أو من بعض الصحابة فلا يكون حجة، وهذا رأي الإمام الغزالي في "المستصفى".

قال السخاوي (رحمه الله): "وذو احتمال" للإرسال والوقف "نحو أمرنا" بالبناء للمفعول بكذا إذا أتى "منه" أي التابعي للغزالي في "المستصفى"[2] فإنه قال: إذا

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ١٢١/١.

(٢) المستصفى في علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى : ٥٠٥هـ). (٢٤٩/١).

قال التابعي: أمرنا بكذا يحتمل أنه يريد أمر الشارع، أو أمر كل الأمة فيكون حجة أو بعض الصحابة فلا[1]، ومن ذلك ينشأ احتمالا الرفع والوقف، وجزم أبو نصر بن الصباغ في "العدة في أصول الفقه"[2] بأنه مرسل[3].

(١) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي (١/١٦٠).

(٢) أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن جعفر بن الصباغ، الفقيه الشافعي البغدادي، فقيه العراق صاحب الشامل والكامل وتذكرة العالم والطريق السالم... والشامل من أصح كتب الشافعية وأجودها في النقل، وله كتاب العدة في أصول الفقه، توفي ثالث عشر جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وأربع مائة. الوافي بالوفيات للصَّفَدِي (المتوفى: ٧٦٤ هـ)(١٨/٢٦٧).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ١/١٢١، ١٢٢.

المبحث السادس

الموازنة بين المقطوع والمرفوع

إذا وجد ثمة روايتان إحداهما مقطوعة (وقفت على التابعي) والأخري مرفوعة فأيتهما يقدم؟

لا شك أن الرواية المرفوعة إذا صحت تقدم على المقطوعة، فالمقطوعة ما هي إلا استشهاد للتابعي بحديث من دون أن يسنده، والمرفوعة فيها زيادة ليست في المقطوعة، حتى وإن كانت من طريق تابعي آخر.

ومثال ذلك ما أخرجه الإمام مسلم (رحمه الله): قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: "إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ (عز وجل)"(١).

قال الإمام النووي (رحمه الله): هَذَا الْحَدِيثُ هكذا رواه الترمذي والنسائي وابن مَاجَهْ وَغَيْرُهُمْ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عن ثابت عن ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ صُهَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ الدِّمَشْقِيُّ وَغَيْرُهُمَا: لَمْ يَرْوِهِ هَكَذَا مَرْفُوعًا عَنْ ثَابِتٍ غَيْرُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَحَمَّادُ بْنُ وَاقِدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنِ ابن أَبِي لَيْلَى من قَوْلِهِ، لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ النَّبِيِّ (ﷺ) وَلَا ذِكْرُ صُهَيْبٍ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هَؤُلَاءِ لَيْسَ بِقَادِحٍ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ، فَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الْفُصُولِ أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ

(١) أخرجه مسلم في: كتاب الايمان/باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم (ﷻ) (١٦/٣) ح(١٨١).

الْفُقَهَاءُ وَأَصْحَابُ الْأُصُولِ وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَصَحَّحَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا رَوَاهُ بَعْضُ الثِّقَاتِ مُتَّصِلًا وَبَعْضُهُمْ مُرْسَلًا أَوْ بَعْضُهُمْ مَرْفُوعًا وَبَعْضُهُمْ مَوْقُوفًا حُكِمَ بِالْمُتَّصِلِ وَبِالْمَرْفُوعِ لِأَنَّهُمَا زِيَادَةُ ثِقَةٍ وَهِيَ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنْ كُلِّ الطَّوَائِفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ(١).

قلت: وعلى هذا يقدم الاتصال والرفع على الانقطاع والإرسال والوقف والقطع، والله أعلم.

أما إذا كانت احداهما صحيحة والأخرى ضعيفة فتقدم الصحيحة بلا نزاع، ومثال ذلك حديث: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثَمَنُ الْجَنَّةِ»، فقد ثبت عن الحسن مقطوعا(٢)، ولم يصح مرفوعا(٣).

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج(١٧/٣) ح(١٨١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف": كِتَابُ الزُّهْدِ/ كلام الحسن البصري (ﷺ) (١٩٩/٧) ح(٣٥٣١٣) عن ابْنِ عُلَيَّةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ شَهِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثَمَنُ الْجَنَّةِ» وأخرجه أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) في: "صفة الجنة": ذِكْرُ ثَمَنِ الْجَنَّةِ وَمِفْتَاحِهَا (٧٣/١) ح(٥٠) من طريق رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، ثنا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ به بلفظ مقارب. قلت: والإسنادان صحيحان، قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): هذا مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ (المطالب العالية ٣٣٢/١٢- ح٢٨٩٢) ويعني بقوله: "موقوف" أي موقوف على الحسن، يعني به المقطوع.

(٣) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في: "صفة الجنة": ذِكْرُ ثَمَنِ الْجَنَّةِ وَمِفْتَاحِهَا (٧٣/١) ح(٥١) حَدَّثَنَا صَبَاحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهِنْدِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ حَفْصٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ، ثنا أُسَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ طُعْمَةَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: "جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَا ثَمَنُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا" قلت: وإسناده ضعيف جدا؛ فيه مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ السدي الصغير: متهم بالكذب (تقريب التهذيب ٥٠٦) وأُسَيْدُ بْنُ زَيْدِ بن نجيح الجمال الهاشمي الكوفي: ضعيف، أفرط =ابن معين فكذبه (تقريب التهذيب ١١٢) وأبان بن أبي عياش فيروز البصري أبو إسماعيل العبدي: متروك (تقريب

المبحث السابع

الموازنة بين الموقوف والمقطوع

عندما نوازن بين الأحاديث المقطوعة والموقوفة نجد أن الموقوفة لا شك مقدمة من ناحية المكانة والحكم على المقطوعة؛ لأنها أرفع مكانة من المقطوعة، فما اكتسب قائل المقطوع مكانته إلا بصحبته لقائل الموقوف، فمكانة الصحابي بلا شك مقدمة على التابعي، وقول الصحابي مقدم على قول التابعي، فبجانب أفضلية الصحابة وتقديمهم على غيرهم في الفضل بلا منازع، فهم الذين عاصروا نزول الوحي، ولا شك أنهم أعلم وأخبر به من غيرهم، فضلا عن أن بعض الموقوفات لها حكم المرفوع، وهذا ليس للمقاطيع ألبتة، والله أعلم.

قلت: ومثال ذلك ما أخرجه هناد في الزهد": (١/١٥٠) ح(١٩٨) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ, عَنْ سُفْيَانَ, عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ, عَنْ مُجَاهِدٍ, عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: "أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ يُنْتَهَى بِهِمْ إِلَى نَهَرٍ يُقَالُ لَهُ الْحَيَاةُ, حَافَتَاهُ قَصَبُ ذَهَبٍ، قَالَ: أُرَاهُ مُكَلَّلٌ بِاللُّؤْلُؤِ، فَيَغْتَسِلُونَ مِنْهُ اغْتِسَالَةً فَيَبْدُو فِي نُحُورِهِمْ شَامَةٌ بَيْضَاءُ، قَالَ: ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَغْتَسِلُونَ, فَكُلَّمَا اغْتَسَلُوا ازْدَادَتْ بَيَاضًا, فَيُقَالُ لَهُمْ: تَمَنَّوْا مَا شِئْتُمْ، قَالَ: فَيَتَمَنَّوْنَ مَا شَاءُوا، فَيُقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا تَمَنَّيْتُمْ وَسَبْعُونَ ضِعْفَهُ، قَالَ: فَهُمْ مَسَاكِينُ أَهْلِ الْجَنَّةِ".

التهذيب ٨٧) قلت: وله طريق آخر أخرجه ابن عديّ في الكامل في ترجمة "١٨٣٠ – موسى بْن إِبْرَاهِيم" شيخ مجهول، حدث بالمناكير عن قوم ثقات أو من لا بأس بهم (٦٥/٨) وساقه من طريقه (مُوسَى بْنَ إِبْرَاهِيمَ) يَقُولُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَعَلِي بْنُ عَاصِمٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَس مرفوعا. والله أعلم.

قلت: وأخرج أخرجه هناد في الزهد" أيضا: (١/١٥٠، ١٥١) ح(٢٠٠) حَدَّثَنَا عُبَيدَةُ, عَنْ مَنْصُـــور, عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ـثَابِتٍ, عَنْ مُجَاهِدٍ, عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فذكره بلفظ مختلف، وفيه زيادة أحرف ونقصـــان أخرى.

قلت: فيقدم الموقوف على المقطوع، ولا ينبغي أن يقال: إن راوي المقطوع (وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ) أثبت من راوي الموقوف (عُبَيدَةُ عَنْ مَنْصُورٍ) فعُبَيدة بن حميد الحذاء: لا بأس به[1]، لكن تابعه جرير بن عبد الحميد بن قُرْط: ثقة صحيح الكتاب[2] في روايته عن منصور، قال ابن كثير (رحمه الله) بعد إيراده رواية جَرِير عَنْ مَنْصُورٍ الموقوفة: "وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ مِنْ قَوْلِهِ، وَهَذَا أَصَحُّ"، قلت: هكذا أوردها ابن كثير (رحمه الله): " فقال: وَقَالَ أَيْضًا-يعني ابن جرير-: حَدَّثَنِي ابْنُ وَكِيعٍ وَابْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ"، بإسقاط مجاهد (الراوي بين حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ وعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ)، وما ورد في "جامع البيان" فيه ذكر مجاهد، فغاية ما فيه أن سفيانا رواه مقطوعا، ومنصورا رواه موقوفا، ورواية الموقوف فيها زيادة ليست في المقطوع، وزيادة الثقة مقبولة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) عُبَيدة بن حميد بن صهيب التَّيْمِيّ أَبُو عَبْد الرَّحْمَن الكوفي المعروف بالحذاء. رَوَى عَن: منصور بْن المعتمر، وحميد الطويل، وسُلَيْمان الأَعْمَش، وغيرهم. رَوَى عَنه: هناد بْن السري، وأَحْمَد بْن حنبل، وسُفْيَان الثَّوْرِي وهُوَ أكبر منه، وأَبُو بَكْر عَبد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن أَبي شَيْبَة، وآخرون، وروى له الجماعة سوى مسلم. قَال أحمد بْن سعد بْن أَبي مريم عَن يحيى بْن مَعِين: ثقة. وَقَال أَبُو داود عَنْ أَحْمَد بْن حنبل: ليس به بأس. وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس. (تهذيب الكمال.....

(٢) تقريب التهذيب ص (١٣٩).

قلت: وكلاهما في إســـناده حَبِيبِ بْنِ أَبِي ـثَابِتٍ أبو يحيى الكوفي: ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس[1]، ولولا عنعنته لصح الإسنادان، لكن ينبغي أن يقدم الموقوف على المقطوع؛ ففي الموقوف زيادة ليســت في المقطوع. والله أعلم.

(١) المصدر السابق ص (١٥٠).

المبحث الثامن

الموازنة بين المقطوع والمرسل

المطلب الأول

الموازنة بين المقطوع والمرسل

إذا كان المقطوع قول التابعي والمرسل ما رفعه التابعي إلى النبي (ﷺ) فإن المرسل مقدم من تلك الجهة على المقطوع لنسبته للنبي (ﷺ)، حتى مع وجود سبب من أسباب الضعف وهو الانقطاع بين التابعي وبين الحبيب النبي (ﷺ)، على تفصيل بين العلماء في حكم الاحتجاج بالمرسل بضوابط معينة عند من احتج به وقدمه على قول الرجال (ومنهم للتابعون) ومن جهة أخرى فالمقطوع إذا ثبت بإسناد صحيح كان مقدما من حيث ثبوته عن قائله على المرسل من جهة ضعف ثبوته عن النبي (ﷺ) لجهالة عين وحال الواسطة بينه وبين النبي (ﷺ)، والله أعلم.

قلت: ومثال ذلك ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى": قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): "إِنَّ الَّذِينَ يَقْطَعُونَ السِّدْرَ يَصُبُّهُمُ اللهُ عَلَى رُءُوسِهِمْ فِي النَّارِ صَبًّا" قال البيهقي (رحمه الله): أَبُو عُثْمَانَ هَذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيكٍ الْمَكِّيُّ، وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْهُ مُرْسَلًا.

قلت: وأخرج الطحاوي في "مشكل الآثار".....قال: فَوَجَدْنَا رَوْحَ بْنَ الْفَرَجِ قَدْ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ –وَلَمْ يَتَجَاوَزْهُ

به- قَالَ: "مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَبَّ اللهُ عَلَيْهِ الْعَذَابَ صَبًّا"، قال الطحاوي (رحمه الله): فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ لِيقَلْفُهُ عَلَى عُرْوَةَ بِغَيْرِ تَجَاوُزٍ بِهِ لِيَّاهُ إِلَى عَائِشَةَ وَلَا إِلَى مَنْ سِوَاهَا(١).

قلت: قوله في الرولية: "وَلَمْ يَتَجَاوَزْهُ بِهِ"، وقول الطحاوي (رحمه الله): "لِيقَلْفُهُ عَلَى عُرْوَةَ" يعني أنه مقطوع، فهو من هذا الطريق من كلام عروة بن الزبير (رحمه الله).

قلت: ولا يقال: إن الحديث روي مسندا (مرفوعا) عن عائشة؛ فالطريق إليها غير محفوظ، قال البيهقي (رحمه الله): وَقَدْ رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيكٍ الْعَامِرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): "إِنَّ الَّذِينَ يَقْطَعُونَ السِّدْرَ يُصَبُّونَ فِي النَّارِ عَلَى رُءُوسِهِمْ صَبًّا"، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ ثنا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَنْصَارِيُّ ثنا الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فَذَكَرَهُ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَا أُرَاهُ حَفِظَهُ عَنْ وَكِيعٍ، وَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ، يَعْنِي الْقَاسِمَ، وَالْمَحْفُوظُ رِوَايَةُ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ (ﷺ)، مُرْسَلًا.

(١) شرح مشكل الآثار (٧/٤٢٥، ٤٢٦).

المطلب الثاني
معرفة متى تقدم الرواية المرسلة على المقطوعة

هل تقدم الرواية المرسلة أم المقطوعة؟

إذا وجد ثمة روايتان عن التابعي أحداهما مقطوعة (وقفت على التابعي) والأخرى مرفوعة فأي الروايتين أولى بالتقديم؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال أود أن أؤكد على أن هذه الحالة إنما تذكر في حالة صحة إسناد الروايتين المقطوعة والمرسلة، أما في حال ضعف إحداهما فتقدم الأخرى بلا نزاع.

وأعني بصحة إسناد الروايتين سلامة إسناديهما إلى التابعي فيرفعها مرة فتصير مرسلة، ولا يرفعها أخرى فتظل مقطوعة.

فتوجيه ذلك أن التابعي حين حدث به من قوله فهو استشهاد منه بما انتهت إليه الرولية فيه فيكون حينئذ مقطوعا (موقوفا عليه)، وحين رفعه أن للتابعي نشط فذكر الرواية التي وردت إليه فرفعها من دون ذكر الواسطة بينه وبين النبي (ﷺ) (أرسلها) ففي حال افتراض صحة الروايتين فإن الرواية المرسلة فيها زيادة ليست في المقطوعة فتقدم على المقطوعة ولها درجة المرسل المعروفة عند أهل الفن، ولا تقصر عنها، اللهم إلا إذا كان ثمة علة تتطلب العكس فحينئذ تقدم الأخرى، وذلك إنما يكون بمدارسة العلل التي لا يدركها إلا جهابذة المحدثين وعلماء علل الحديث، والله أعلم.

المبحث التاسع

أقسام الحديث المقطوع

يتضح من بسط تعريف الحديث المقطوع أنه ينقسم إلى قسمين:

١- **المقطوع القولي:** وهو ما أضيف إلى التابعي (أو من دونه) من قول.

ومن أمثلة ذلك:

(أ) **قول محمد بن الحنفية:** "لَيْسَ بِحَكِيمٍ مَنْ لاَ يُعَاشِرُ بِالْمَعْرُوفِ مَنْ لاَ يَجِدُ مِنْ مُعَاشَرَتِه بُدًّا، حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا أَوْ مَخْرَجًا[١].

(ب) **عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ:** "كَانَ ابْنُ عُمَرَ خَيْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ"[٢].

(ج) **قول مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ:** "إِنَّمَا تَهْلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةُ إِذَا تَكَلَّمَتْ فِي رَبِّهَا"[٣].

(د) **قال الحسن:** "إِذَا تَشَهَّدَ فَقَدْ قَضَى صَلاَتَهُ"[٤].

٢- **المقطوع الفعلي:** وهو ما أضيف إلى التابعي (أو من دونه) من فعل.

ومن أمثلة ذلك:

(أ) **قال عَاصِمٍ:** "كَانَ ابْنُ سِيرِينَ إِذَا سَجَدَ عَلَى مَكَانٍ لاَ يَمَسُّ أَنْفُهُ الأَرْضَ تَحَوَّلَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ"[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في "الأدب المفرد": ص (٣٠٦) ثر(٨٨٩) وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الحاكم في "المستدرك": (٦٤٦/٣) ثر(٦٣٧١) وإسناده لا بأس به.

(٣) أخرجه الدارمي في "الرد على الجهمية": ص (٢٥) ثر(٢٣) وإسناده لا بأس به.

(٤) أخرجه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠ هـ) في "تهذيب الآثار" ص(٢٥٢) ح(٤١٨) وإسناده صحيح.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة/ كتاب الصّلاة/ باب في السجود عَلَى الْجَبْهَةِ وَالأَنْفِ ٢٦٢/١ وإسناده حسن.

(ب) عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: "كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَتَطَوَّعُ فَكُنَّا نَسْمَعُ قِرَاءَتَهُ، فَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ خَفِيَ عَلَيْنَا مَا يَقْرَأُ"(١).

(ج) عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَانَ ابْنُ سِيرِينَ إِذَا قَرَأَ يَمْضِي فِي قِرَاءَتِه(٢).

(د) عن ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ سِيرِينَ لاَ يَرَى بَأْسًا أَنْ يَبُلَّ الثَّوْبَ، ثُمَّ يُلْقِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ(٣).

(١) مصنف ابن أبي شيبة/ كتاب الصّلاة/ في قراءة النَّهَارِ كَيْفَ هِيَ فِي الصَّلَاةِ ٣٦٤/١ وإسناده حسن.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة/ كِتاب فضائِلِ القرآنِ/ فِي القِراءةِ يسرِع فِيها ٥٢٤/١٠ وإسناده صحيح.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة/ كتاب الصّيام/ باب مَا ذُكِرَ فِي الصَّائِمِ يَتَلَذَّذُ بِالْمَاءِ ٤٠/٣ وإسناده صحيح.

المبحث العاشر

مظان الحديث المقطوع

١- المصنفات:

من المصـــادر التي نجد فيها الحديث الموقوف والمقطوع المصـــنفات، لأنها تجمع كل ما ورد في الباب، ومن أهمها: مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى ٢١١هـــ. ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة "٢٣٥هـــ".

٢- كتب التفسير بالمأثور:

كتب التفســـير بالمأثور من المصـــادر التي نجد فيها الحديث الموقوف والمقطوع لأنها تعني بأقوال الصـــحابة والتابعين في تفســـير الآيات الكريمة كتفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى ٢١١هـــ وتفسير جامع البيان لأبي جعفر بن جرير الطبري "٣١٠هـــ".

٣- الموطآت التي أخرجوا فيها الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع؛ لأنهم قصدوا جمع الحديث للمحافظة عليه، لذلك توسعوا فذكروا في المسألة كل ما ورد، ونقلوا هذا كله بأسانيدهم إلى قائليه، وأبرز الموطآت وأشهرها موطأ الإمام مالك المتوفي سنة (١٧٩) فصنف كتابه "الموطأ" وسار على دربه كثير من الناس حتى بلغت الموطآت الأربعين، وعني مالك بانتقاء أحاديث الموطأ، حتى قال الإمام الشافعي: "أصح كتاب بعد كتاب الله كتاب مالك".

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتتنزل الرحمات، والصلاة والسلام على من ختم الله به الرسالات سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين. **وبعد،،،**

ففي خاتمة هذا البحث هذا إجمال لأهم النتائج التي جاءت فيه وبيانها على النحو الآتي:

١- الحديث المقطوع ما أضيف إلى التابعين فمن بعدهم من قول أو فعل.

٢- قد يطلق على المقطوع موقوفا مقيدا.

٣- مكانة الحديث المقطوع والتي هي بسبب قربهم من عصر النبوة ونزول الوحي.

٤- قد يطلق المقطوع ويراد به المنقطع.

٥- الحديث المقطوع من الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف.

٦- تتجلى فوائد معرفة الحديث المقطوع في تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف والسيرة النبوية ومسائل الفقه والاستنباط وفي الحكم والمواعظ والأخلاق.

٧- **قول التابعي:** كنا نفعل ليس له حكم المرفوع.

٨- الحديث المقطوع لا يحتج به في إثبات شيء من الأحكام الشرعية، وإذا احتف بقرائن تفيد رفعه، فإنه عندئذ يكون حكمه حكم المرفوع المرسل.

وتلكم أهم التوصيات المقترحة التي استخلصتها من تلك الدراسة:

١- أوصي الباحثين بعمل جمع موسوعي لأقوال وأفعال التابعين كما في جوامع السيوطي وما يشبهها.

٢- أوصي الباحثين بعمل دراسة موسوعية موضوعية للأقول والأفعال المجموعة لفهم ومدارسة تراث سلفنا الصالح رضوان الله تعالى عليهم.

٣- ينبغي أن لا تقتصر دراسة أصول الحديث على الدراسة الوصفية أو التاريخية أو مجرد الجمع والعرض لأقوال الأئمة، وإنما يجب أن تكون دراسة نقدية ترجح بين أقوال الأئمة، وتسلّح الطلاب ببعض أساليب النقد العلمي للذي لا يعتمد على مجرد النقل والجمع والترتيب، وإنما يتعدى ذلك إلى للدراسة النقدية التي توصل للباحث إلى دقيق الفهم والاستنباط والترجيح.

هذا، وما كان من توفيق فمن الله وحده وما كان من خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإتقان في علوم القرآن للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للإمام تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ) المحقق: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث للإمام أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، (ت: ٤٤٦هـ) الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.

- الاستذكار للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض.
- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، (ت١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر- أيار/ مايو ٢٠٠٢م.
- ألفية العراقي في علوم الحديث للإمام زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المحقق: ماهر ياسين الفحل.

- إنباء الغمر بأبناء العمر. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ (ت:٨٥٢هـ). المحقق: د حسن حبشي. الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر. عام النشر:١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة (رضي الله عنهم) للإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، مكان النشر: بيروت.

- ألفية العراقي في علوم الحديث للإمام زين للدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المحقق: ماهر ياسين الفحل.

- بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، المؤلف: رضي للدين أبو البركات محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي العامري الشافعي (ت٨٦٤ هـ)، المحقق: أبو يحيى عبد الله الكندري، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

-تاج العروس من جواهر للقاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزُبَيْديّ، (ت١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين،الناشر: دار الهداية.

- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز للذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

-تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى١٤١٧هـ.

– تاريخ دمشق للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:٥٧١هـ). المحقق: عمرو بن غرامة الْعَمْرَوِيُّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

– التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: السيد هاشم الندوي.

– للتاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة للإمام أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حربٍ المُتَوفَّى عام ٢٧٩هـ، (رَحِمَهُ اللَّهُ)، طبعة: دار الفاروق.

-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

– تفسير عبد الرزاق. المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همّام بن نافع الحميريّ الصنعانيّ، (ت٢١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى١٤١٩هـ.

– التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبيّ، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة.

– تقريب التهذيب للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفي سنة ٨٥٢ هـ، طبعة دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ت: محمد عوَّامة.

- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ ٧٢٥-٨٠٦هـ، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- تهذيب الآثار للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) المحقق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الناشر: دار المأمون للتراث-دمشق/ سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- تهذيب التهذيب للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفي سنة ٨٥٢ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

- تهذيب الكمال للإمام أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي [٦٥٤ - ٧٤٢] المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- تيسير مصطلح الحديث للدكتور/ محمود الطحان، أستاذ الحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبريّ (ت٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م.

- الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) الناشر: دار الشعب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر: دار الجيل بيروت ودار الأفاق الجديدة ــ بيروت.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الناشر: مكتبة المعارف-الرياض، ١٤٠٣هـ، تحقيق: د. محمود الطحان.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني [ت:٤٣٠] الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٥هـ.

- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام الحافظ الفقيه صفي للدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/ دار البشائر، سنة النشر١٤١٦هـ، مكان النشر: حلب - بيروت.

- ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لأبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الأمين الدمشقيّ، ابن الأَكْفَانِيّ (ت: ٥٢٤هـ) المحقق: د. عبد الله بن أحمد بن سلمان الحمد، دار العاصمة-الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

- الرد على الجهمية - المؤلف: عثمان بن سعيد للدارمي أبو سعيد(ت: ٢٨٠هـ). المحقق: بدر بن عبد الله البدر. الناشر: دار ابن الأثير-الكويت. الطبعة: الثانية١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- رسوم التحديث في علوم الحديث للإمام برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الشهير بـ: الْجَعْبَرِيِّ. (ت٧٣٢هـ). المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي، الناشر: دار ابن حزم - لبنان - بيروت الطبعة: الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني. (المتوفى٢٧٥هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر.
- سنن ابن ماجه للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، الناشر: دار الفكر- بيروت،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن للدارقطني للإمام أبي الحسن علي بن عمر للدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) طبعة مؤسسة الرسالة.
- سير أعلام النبلاء للامام شمس للدين محمد بن أحمد بن عثمان للذهبي المتوفى ٧٤٨هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - الناشر: مؤسسة الرسالة.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ). حققه: محمود الأرنؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق-بيروت. الطبعة: الأولى١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شعب الإيمان للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي البيهقي. (ت.٤٥٨هـ) تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى١٤٢٣هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرىّ اليمنيّ، (ت٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمريّ، مطهر بن علي الإريانيّ، د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) الطبعة: الأولى١٤٢٠هـ،١٩٩٩م.

– صحيح ابن خزيمة للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري. (ت.٣١١هـ) الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، تحقيق: د/محمد مصطفى الأعظمي.

– الضوء اللّامع لأهل القرن التاسع، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاويّ (ت٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

– طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف:تاج للدين عبد الوهاب بن تقي للدين السبكيّ.(ت٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤١٣هـ.

– فتح المغيث شرح ألفية الحديث للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

– فضائل الأوقات للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: مكتبة المنارة. مكة المكرمة، الطبعة الأولى١٤١٠هـ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي.

– فضائل القرآن للإمام أبي بَكْر جَعْفَر بنْ مُحَمَّد بن الحَسَن الفَرِيَابي. (ت٣٠١هـ). المحقق: يُوسُف عثمَان فضْل الله جبْريل، دار النشر: مكتبة الرشد، البلد: الرياض، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

– الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي للإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، للناشر: المكتبة العلمية-المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبد الله السورقي, إبراهيم حمدي المدني.

- الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار النشر: الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية، سنة النشر: ١٤٠٤هـ، الطبعة: الأولى.

- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغَزِّي (ت١٠٦١هـ). المحقق: خليل المنصور. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- الطبعة: الأولى١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

- لسان العرب، للإمام محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري الشهير بابن منظور، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى.

- مستخرج أبي عوانة على صحيح الإمام مسلم للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني النيسابوري. (ت٣١٦هـ).

- المستصفى في علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي. (ت٥٠٥هـ) المحقق: محمد بن سليمان الأشقر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل للإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(ت٢٤١هـ)، الناشر: مؤسسة قرطبة-القاهرة.المحقق: السيد أبو المعاطي النوري، الناشر: عالم الكتب-بيروت،الطبعة: الأولى١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- مسند أبي عوانة للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني. (ت٣١٦هـ).الناشر دار المعرفة - بيروت.

- مُصنف ابن أبي شيبة للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي. (ت٢٣٥ هـ). طبعة الدار السلفية الهندية القديمة، طبعة دار القبلة، تحقيق محمد عوامة.

- مقدمة ابن الصـــلاح في علوم الحديث، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، الناشر: مكتبة الفارابي، الطبعة: الأولى ١٩٨٤م.
- مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد الســلام بن عبد الله بن أبي القاســم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشـقي. (ت٧٢٨هـــــ) الناشـر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ - ١٩٨٠م.
- معرفة الثقات للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، الناشـر: مكتبة الدار- المدينة المنورة، الطبعة الأولى١٤٠٥هـــــ - ١٩٨٥م، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
- منهج النقد في علوم الحديث، تأليف: الشـــيخ/ نور الدين عتر، الناشـــر: دار الفكر دمشق-سورية - الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- موطأ الإمام مالك للإمام مالك بن أنس أبي عبدالله الأصبحي، رواية محمد بن الحسن، الناشر: دار القلم. دمشق، الطبعة: الأولى١٤١٣هـــــ.١٩٩١م، تحقيق: د. تقي الدين الندوي، أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة.
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني. (ت٨٥٢هـــــ) وهو مطبوع ضمن كتاب سبل السلام، الناشر: دار إحياء التراث العرب. بيروت.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني. (ت٨٥٢هـــ) المحقق: عبد الله بن ضـيف الله الرحيلي، الطبعة: الطبعة الأولى، الناشـر: مطبعة سـفير بالرياض عام. (١٤٢٢هـ).

- النكت على كتاب ابن الصـــلاح للإمام أبي الفضـــل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت٨٥٢هـــ) المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر.عمادة البحث العلمي بالجامعة الإســلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية الســعودية، الطبعة: الأولى١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الوافي بالوفيات للإمام صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. (ت ٧٦٤هـــ). دار النشــر. دار إحياء التراث-بيروت١٤٢٠هـــــ - ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شـــمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان الْبَرْمَكِيُّ (ت٦٨١هـــــ). المحقق: إحســان عباس. الناشر: دار صادر- بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث عربي	١٩١٩
ملخص البحث إنجليزي	١٩٢٠
المقدمة	١٩٢١
سبب اختياري للبحث	١٩٢٢
طريقتي في الدراسة	١٩٢٣
خطة البحث ومنهجي فيه	١٩٢٤
التمهيد	١٩٢٦
المبحث الأول: الحديث المقطوع	١٩٢٧
• **المطلب الأول:** تعريف الحديث المقطوع	١٩٢٧
المطلب الثاني: قول وفعل مَنْ دون التابعي يدخل في المقطوع	١٩٣٢
• **المطلب الثالث:** جواز أن يطلق على المقطوع بأنه موقوف وذلك في حال تقييده	١٩٣٦
المبحث الثاني: المقطوع يحتمل أن يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا	١٩٣٧
المبحث الثالث: الاحتجاج بالحديث المقطوع	١٩٣٨
• **المطلب الأول:** حكم الاحتجاج بالحديث المقطوع	١٩٣٨
• **المطلب الثاني:** ورود المقطوع في "الصحيحين"	١٩٤٠
المبحث الرابع: فوائد المقطوع	١٩٤١
• **المطلب الأول:** أقوال الأئمة في معرفة فوائد المقطوع	١٩٤١

• **المطلب الثاني:** مكانة المقطوع	١٩٤٢
• **المطلب الثالث:** دور التابعين	١٩٤٣
المبحث الخامس: مسائل تتعلق بالحديث المقطوع	١٩٦٠
المسألة الأولى: سبب تسمية المقطوع	١٩٦٠
المسألة الثانية: معرفة متى يوصف المقطوع بالاتصال	١٩٦٠
المسألة الثالثة: قول التابعي: كنا نفعل ليس له حكم المرفوع	١٩٦١
المسألة الرابعة: قول التابعي أمرنا بكذا، أو أمرنا أن نفعل كذا يحتمل أن يكون له حكم المرفوع	١٩٦١
المبحث السادس: الموازنة بين المقطوع والمرفوع	١٩٦٣
المبحث السابع: الموازنة بين الموقوف والمقطوع	١٩٦٥
المبحث الثامن: الموازنة بين المقطوع والمرسل	١٩٦٨
• **المطلب الأول:** الموازنة بين المقطوع والمرسل	١٩٦٨
• **المطلب الثاني:** معرفة متى تقدم الرواية المرسلة على المقطوعة	١٩٧٠
المبحث التاسع: أقسام الحديث المقطوع	١٩٧١
المبحث العاشر: مظان الحديث المقطوع	١٩٧٣
الخاتمة	١٩٤
المصادر والمراجع	١٩٧٦
فهرس الموضوعات	١٩٨٦